EDUCATIONOUTLOUD advocacy & social accountability | GPE Transforming Education | OXFAM IBIS | Ycea الإئتلاف اليمني للتعليم للجميع Yemeni Coalition for Education for All | ACEA Arab Campaign for Education for All الحملة العربية للتعليم للجميع - اكيا | GLOBAL CAMPAIGN FOR EDUCATION UNITED STATES CHAPTER

الائتلاف اليمني للتعليم للجميع

تقرير حول
واقع تعليم المهمشين والمعاقين في اليمن

اعداد

د. عبدالعزيز محمد علي قيس

2021م

بتمويل منظمة اوكسفام - موسوعة الحياة

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	3
المشكلة المطروحة	5
هدف التقرير	6
المنهج المستخدم	6
محتوى التقرير	7
المحور الأول: واقع تعليم المهمشين	8
مفهوم المهمشين في اليمن	8
الخلفية التاريخية للمهمشين في اليمن	8
حجم فئة المهمشين في اليمن	9
مساكن المهمشين وأماكن تواجدهم	9
الإطار التشريعي للمهمشين	10
التهميش التاريخي الممنهج ضد المهمشين في اليمن	11
آثار الحرب المفرطة على المهمشين	13
التعليم ومعاناة المهمشين في اليمن	15
الوضع المأساوي لـ "المهمشين" قبل واثناء الحرب في بعض المحافظات	17
محافظة تعز	17
محافظة الحديدة	20
محافظة عدن	22
العاصمة صنعاء	32
المحور الثاني: واقع تعليم المعاقين	39
مفهوم الإعاقة	39
حجم الإعاقة	40

الموضوع	الصفحة
الإطار التشريعي لحقوق المعاقين في التعليم	41
مشكلات المعاقين	48
احتياجات المعاقين	51
سياسة الدمج الاجتماعي للمعاق	53
أنواع الدمج الاجتماعي للمعاق	55
استراتيجيات الدمج الاجتماعي للمعاق	58
الخطوات التي تسبق عملية الدمج الاجتماعي	61
مراحل الدمج الاجتماعي للمعاق	64
التحديات	67
الاستنتاجات	69
التوصيات المتعلقة بالمهمشين	70
التوصيات المتعلقة بالمعاقين	72

المقدمة:

يعد التعليم من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية في المجتمع، ولقد تبين أن عدداً من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات البشرية مرتبطة بقضايا التربية، فالتربية تعد هامةً جداً للفرد والمجتمع معاً، لأنها "تهدف إلى إعداد الفرد إعداداً شاملاً كاملاً متوازناً ليصبح عضواً عاملاً إيجابياً في المجتمع ويسهم في تطوير مجتمعه وأمته، وتزداد التربية أهميةُ وتعاظماً، لا سيما ونحن نستشرف بدايات القرن الحادي والعشرين بكل ما يحمله من مفاجآت وخصائص للتربية، حتى أن عدداً من العلماء يطلقون على هذا العصر، عصر التفجر المعرفي والتقني وأن هذا التفجر المعرفي قد أضاف مسؤوليات وواجبات جديدة يضطلع بها المربون بصفة عامة والمعلمون بصفة خاصة.

إن التطور في مظاهر الحياة واحتياجاتها يحتم على الدول والحكومات توفير عدداً من الخدمات الحياتية الضرورية كالصحة والتعليم والكهرباء والمواصلات وغيرها من الخدمات الأساسية التي أصبحت ضرورية في الحياة المعاصرة، ولما كان النجاح في تلك المجالات يتطلب العناصر الكفؤة المتخصصة التي تكون قادرة على تحمل أعباء المسؤولية، فان التعليم والاهتمام به هو الذي يكفل تأهيل تلك العناصر وتدريبها.

وحتى منتصف عام عملت الحكومة اليمنية على توجيه طاقات أفراد المجتمع 2015م التوجيه الأمثل الذي يعود بالنفع على كل من الفرد والمجتمع، وذلك من خلال مواجهة التحديات المختلفة التي تواجه المسيرة التنموية عن طريق إدراك أهمية التعليم في المجتمع وتنميتها سعياً إلى مواكبة التطورات المتلاحقة ملبيةً بذلك التقدم المنشود وحاجات المجتمع، وبذلك سعت الحكومة في اليمن إلى تطوير النظام التعليمي المستمر ليشمل جميع مدخلاته وعملياته وأنشطته.

ولقد كفل الدستور والقوانين في اليمن حقوق التعليم للمواطنين كافة، إذ نصت المادة (53) من دستور الجمهورية اليمنية لعام (1994) على أن "التعليم حق للمواطنين تكفله الدولة بإنشاء مختلف المؤسسات الثقافية والتربوية وتهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء

وتحميه من الانحراف"، وأولت الحكومة اليمنية ممثلة في وزارة التربية والتعليم أهمية كبيرة بتطوير العملية التربوية والتعليمية كما بذلت جهوداً كبيرةً لتطوير التعليم، حيث شهد قطاع التعليم تحولات كبيرة في مختلف مستوياته: الأساسي، والمتوسط، والثانوي، ولقد أولت الحكومة اليمنية اهتماماً بهذا الجانب، باعتبار أن تحقيق احتياجات وتطلعات المجتمع اليمني بالكامل لا تتحقق إلا بعد القضاء على الأمية، فقامت الحكومة بإيلاء هذا الجانب جل اهتمامها لمحاربة الأمية.

إن هذا الأمر لا يتأتى إلا بتفعيل القوانين والتشريعات الصادرة والتي تنص في مجملها على تمكين المهمشين والمعاقين من حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأول هذه الحقوق التمكين من التعليم ومساواتهم بأعضاء المجتمع. إذ أن سن التشريعات والقوانين وحدها لا يكفي طالما أن الفئات المُستهدفة غير مُدركة لحقوقها بسبب الأمية، والجهل المطبق على الكثير من المهمشين والمُعاقين خاصةً في المناطق الريفية، والنائية. وإن أردنا إيصال ما تضمنته القوانين كافةً إلى جميع فئات المهمشين والمعاقين، فإن التعليم هو الوسيلة، والهدف لجعل هذه الفئات قادرة على فهم حقوقها والمطالبة بها عن وعي وإدراك.

كما أن تطور أي مجتمع يكون مرهوناً بمراعاة توفير حاجات ومتطلبات جميع أفراد المجتمع وشرائحه على قدر من المساواة، بما فيها ضمان وصول التعليم لجميع شرائح المجتمع وفي مقدمتهم فئتي المهمشين وذوي الإعاقة.

وفي هذا السياق يؤكد دستور الجمهورية اليمنية أن التعليم حق لكل مواطن يمني ليشمل كل المواطنين الذكور والإناث، في الحضر والريف. كما أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي، تتضمن العديد من البرامج التي تجسد مبدأ المساواة وعدم التمييز خاصة ما يتعلق بالالتحاق وتحسين النوعية.

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الصراعات والحروب التي شهدها مجتمعنا اليمني منذ مطلع العام (2015م) قد ساهمت في تدني التعليم لدى أفراد المجتمع بشكل عام، ولدى

المهمشين والمعاقين على وجه الخصوص. حيث كان لتلك الحروب والصراعات التي مرت بها البلاد تأثير سلبي على تقديم الخدمات التعليمية، ويتضمن ذلك إلحاق الضرر ببعض المباني المدرسية واحتلالها، وتعذر الوصول إلى بعض المدارس بسبب انعدام الأمن، وارتفاع حالات تغيب المعلمين والكادر الإداري. وبوجه عام تأثرت القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم بسبب الاضطرابات الناجمة عن النزاع وكذا القيود الحادة على ميزانية الدولة.

إن كل ذلك قد عمل على تدني مستوى التعليم في أوساط المهمشين والمعاقين، فبالنسبة للمهمشين فإن تدني مستوى التعليم لديهم يتعلق بالتمييز الاجتماعي ضدهم، أما تدني مستوى التعليم لدى المعاقين فيرتبط بعدم قدرة المدارس خاصة في المناطق الريفية على استقبال المعاق لعدم جاهزية هذه المؤسسات التعليمية لاستيعاب هذه الفئة فهي لا تناسبهم سواءً من ناحية المباني أو من ناحية الخدمات الواجب توفرها سواءً بالمرافق أو بالوسائل التعليمية أو بتأهيل الكادر التعليمي بهذه المؤسسات.

واستناداً لذلك تأتي هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على واقع تعليم المهمشين وذوي الإعاقة في المجتمع اليمني.

المشكلة المطروحة:

يمكن إجمال المشكلة في النقاط الآتية:

1. تمر اليمن حالياً بمرحلة انتقالية سياسية صعبة حيث تواجه أزمة إنسانية فيما يتعلق بارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع معدل الفقر، وانحدار مستوى الخدمات الاجتماعية، وشحة الموارد والصراعات الداخلية والخارجية.
2. يعتبر اليمن من أكثر بلدان العالم فقراً، ويواجه معدلا عاليا في نمو السكان في ظل تنمية اقتصادية بطيئة. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال خمسة عشر عاما ليصل إلى خمسين مليونا في العام 2030م وهو ما من شأنه أن يشكل ضغطا شديدا على الموارد الاقتصادية والخدمات وفرص التعليم...الخ.

3. تعد اليمن من بين البلدان العشرة التي لديها أعلى المعدلات في انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم. كما يحتل البلد المرتبة الثالثة عالمياً لأعلى مستويات سوء التغذية: 58% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم، وأكثر من طفل من كل عشرة أطفال يعانون من سوء التغذية الحاد.، واحتل اليمن المرتبة 154 من بين 187 دولة في عام 2011 على مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
4. يعاني اليمن من توزيع غير متوازن للسكان، حيث يعيش 24% منهم في مناطق حضرية و74% يعيشون في الأرياف، مما يقوض كثيرا القدرة على توصيل الخدمات الأساسية كالتعليم والمعاهد والخدمات الصحية وغيرها من المشاريع التنموية.
5. إن الصرعات والحروب التي يشهدها المجتمع اليمني منذ العام (2011م) وحتى يومنا هذا قد أثرت سلباً على عملية التعليم، حيث شهد قطاع التعليم بمختلف مستوياته فترات انقطاع وتوقف، بالإضافة إلى ما ترتب على تلك النزاعات من استهداف للبنية التحتية بما فيها استهداف المدارس، الأمر الذي انعكس سلباً على وضع التعليم بشكل عام، ولدى فئتي المهمشين والمعاقين على وجه الخصوص.

هدف التقرير:

1. تقييم الوضع الراهن لمستوى التعليم العام لدى المهمشين والمعاقين في المجتمع اليمني وفقاً للمؤشرات المحلية والدولية.
2. التعرف على أهم التحديات التي تعيق أية إصلاحات تسعى لتطوير وتحسين التعليم العام في أوساط المهمشين والمعاقين.
3. التعرف على الفرص التي من شأنها المساهمة في تحسين وتعزيز نوعية الخدمات التعليمية وأنشطة وبرامج التعليم في أوساط المهمشين والمعاقين.

المنهج المستخدم:

إن المنهج المتبع في هذا التقرير هو المنهج المتعدد، والذي يحتوي على العديد من أدوات القياس والتقييم، وهذه الأدوات تتضمن المقابلات الشخصية للعديد من المسؤولين

المعنيين بقطاع التعليم العام، والتركيز على تحليل العوامل الداخلية والخارجية ذات العلاقة بموضوع التعليم، وكذلك تحليل مضمون القضايا الحرجة ذات العلاقة بالمهمشين والمعاقين، فضلاً عن تحليل مضمون المؤشرات الإحصائية المحلية والدولية المتعلقة بموضوع التعليم.

محتوى التقرير:

سوف يتضمن محتوى التقرير العديد من القضايا ذات العلاقة بموضوع التعليم في أوساط فئتي المهمشين والمعاقين، وسيتم تناول ذلك من خلال محورين، يختص المحور الأول بوضع التعليم لدى المهمشين، فيما يختص المحور الثاني بوضع التعليم لدى المعاقين.

المحور الأول
واقع تعليم المهمشين

مفهوم المهمشين في اليمن:

يطلق مصطلح المهمشين على فئة "الأخدام" وهي جماعة هامشية توجد أسفل التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني، غالبيتهم العظمى من ذوي البشرة السمراء ويعيشون في عزلة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية.

الخلفية التاريخية للمهمشين في اليمن:

لا يُتفق على أصول المهمشين في اليمن، إذ أن أصل هذ الفئة المقهورة يخالطه القليل من الواقع والكثير من الأساطير، فهنالك عدد من الروايات التاريخية، وبعضها متداول شفهياً في الأوساط الشعبية، حول أصل المهمشين من ذوي البشرة السوداء والملامح الأفريقية في اليمن. هنالك من يشير إلى أنهم ينحدرون من جيش الأحباش الذين قدموا لغزو اليمن قبل الإسلام بقيادة أبرهة الحبشي؛ أي في القرن السادس الميلادي، وهزموا على يد سيف بن ذي يزن وحلفائه من الفرس، وبقي البعض منهم في اليمن لكنهم تعرضوا للنبذ والإقصاء من حينها كرد فعل على انتهاكات الأحباش. وروايات أخرى تؤكد أنهم بقايا جماعات مدنية رافقت ذلك الاحتلال الحبشي لليمن وبقيت في اليمن. وعلى الرغم من ندرة الوقائع التاريخية الموثقة لأصل هذه الجماعة، فإن بعض المؤرخين كعبد الرحمن الحضرمي يرون أن الأخدام هم من بقايا الموالي الأحباش من دولة آل نجاح التي حكمت خلال الفترة (403 – 553 هـ/ 1012–1158م). وكانت أصول مؤسسها فاتك بن نجاح حبشية. ويقول محمد عبد الرحيم جازم نسب كل من حكم زبيد من الوزراء العبيد، وحواشيهم من العبيد إلى (فاتك بن محمد بن جياش بن نجاح) وهو آخر من حكم زبيد من آل نجاح الملوك العبيد، ومات مسموماً سنة 554 هجرية الموافق 1159م، وعندما قضى علي بن مهدي الرعيني على دولة وزراء آل نجاح العبيد، تشتت ذراريهم وذراري حواشيهم في وادي زبيد فعرفوا في البداية بـ(عبيد فاتك)، وفي عصور تالية بـ(الأخدام).

إن المهمشون، كما جرت تسميتهم في الخطاب الحقوقي المعاصر، أو "الأخدام"، كما تشيع تسميتهم في الأوساط الشعبية، هم إحدى الفئات الاجتماعية الأثنية المغلقة والمنغلقة في أسفل السلم المجتمعي التراتبي والتي تطوقها عزلة اجتماعية خانقة لقرون عديدة. ويتسم أفرادها بملامح إثنية أفريقية كالبشرة السمراء والشعر الاجعد، ولكن أبرز ما يميزها هو التمييز والنبذ الاجتماعي لمئات السنين نتيجة لمعتقدات وأساطير حول سماتهم وسلوكياتهم الاجتماعية. ويختلط الخيال بواقع الإقصاء والنبذ في رسم الصورة الاجتماعية عنهم.

كما تمعن الثقافة المهيمنة في تشديد خناق الحصار الاجتماعي عليهم. ويؤكد تقرير اليمن حول تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

حجم فئة المهمشين في اليمن:

نظراً لعدم توفر الإحصائيات الرسمية عن تعداد المهمشين في اليمن ألا انه ووفقا لتقديرات الأولية لدى الاتحاد من المتوقع أن يزيد عددهم عن (3) مليون نسمة أي ما يعادل 12% من أجمالي سكان اليمن، ويتواجدون في معظم محافظات الجمهورية.

مساكن المهمشين وأماكن تواجدهم:

غالباً ما يتخذ المهمشون ضواحي المدن والأراضي الخالية أو جوانب الطرق السريعة قريبا من الأسواق أحياء وتجمعات سكنية عشوائية تسمى محلّياً بـ"المحاوي".

ويتكون "المحوى" من عشرات الأكواخ، ويمكن أن يصل إلى المئات منها. غالباً ما يُبنى الكوخ ("الدَّيمة" باللهجة اليمنية) من الكرتون المقوّى وصفائح الزنك وقطع الأخشاب الصغيرة، والطرابيل البلاستيكية والأقمشة المهترئة أما مساحته فلا تزيد عن 6 إلى 9 أمتار مربعة، وهو غالباً لا يتضمن دورات مياه ملحقة به أو خارجه.

وفي الأماكن التي تطول إقامتهم فيها بدون تهديد وشيك بالإزالة من قبل سلطات الدولة أو ملاّك الأراضي، قد يبني المهمشون أكواخهم بالأحجار الصغيرة والطين، ونادراً ما تُبنى بقطع الطوب الخرساني. لكن حتى في هذه الحالة، لا تَسْلم "المحاوي" من التهديد بالإزالة، بما في ذلك الحرق في حال وجود مقاومة من قبل سكانها.

وتتسم المحاوي بافتقارها إلى أبسط مقومات الحياة الآدمية الكريمة وتفتقد كافة الخدمات من كهرباء ومياه وصرف صحي. وغالبا ما يجرفها السيل عند اشتداد الأمطار، وقد تجرف الدولة مساكنهم في حال كان لديها مشاريع عامة.

وينتشر المهمشون في كافة أنحاء اليمن وعلى وجه الخصوص في المناطق الوسطى والجنوبية، القريبة من سواحل البحر العربي والبحر الأحمر: عدن، لحج، أبين، الحُديدة، تعز، إب، وحجة ولحج وذمار وشبوة ومارب.

الإطار التشريعي للمهمشين:

إن قضايا التمييز من الناحية التشريعية قد حسمها الدستور اليمني حيث كفل المساواة لجميع المواطنين اليمنيين في الحقوق والواجبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية دون تمييز. والمهمشين باعتبارهم إحدى شرائح المجتمع اليمني فقد أكسبهم الدستور هذه الحقوق، وجاء القانون ليجسد هذه الحقوق وتم إعداد مشروع التعديلات لتطوير مواد القانون وتوسيع مواده في نطاق عدم التمييز. حيث نص مشروع المادة رقم 9 لكل فرد الحق في التمتع بكافة الحقوق والحريات العامة والرعاية التي تكفلها القوانين النافذة للإنسان عامة دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الأصل الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر.

وعلى الرغم من أن دستور دولة الوحدة ينص على أن جميع المواطنين سواسية أمام القانون، فإنه لا يوجد حتى اليوم أية إجراءات أو قوانين من شأنها معالجة التمييز الاجتماعي ضد المهمشين بصورة خاصة، وتجريم عزلهم والاعتداء عليهم وتعنيفهم مادياً أو رمزياً.

وبالنسبة لموضوع التعليم فقد تجسد مضامين المادة (29) من اتفاقية حقوق الطفل في كل من قانون التعليم العام رقم 45 لعام 1992 ووثيقة المنطلقات العامة للمناهج الدراسية التي تضمنت أهداف التعليم على المستوى العام والمراحل والمواد الدراسية حيث تنص المادة 15 من القانون (أن نظام التعليم يهدف إلى تحقيق تربية شاملة متجددة تسهم

في تنمية الجوانب الروحية، الخلقية، الذهنية والجسمية لتكوين المواطن السوي المتكامل الشخصية). وأكدت وثيقة المنطلقات على أن الفلسفة التربوية في الجمهورية اليمنية تقوم على المثل العربية والإسلامية والإنسانية القائمة على مكارم الأخلاق واحترام حقوق الإنسان وحريته وكرامته، والمساواة في الحقوق والواجبات واحترام حرية الفرد وكرامته وحب الوطن واحترام نظمه وقوانينه. كما تقوم الفلسفة التربوية على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التمتع بالحقوق.

التهميش التاريخي الممنهج ضد المهمشين في اليمن:

لم تعانِ فئة مجتمعية يمنية من آثار الحرب الحالية مثل المهمشين، وهم أدنى طبقة اجتماعية يمنية من حيث المكانة، وقد واجهت هذه الشريحة قروناً من التمييز والاستغلال والفقر. ويشار إلى المهمشين في اليمن باسم (الأخدام) كتمييز سلبي.

وعلى مر السنين فقد حدّ التمييز الاجتماعي ضد المهمشين من وصولهم إلى التعليم والرعاية الصحية والإسكان والعمل المجدي.

ومما لا شك فيه أن المجتمع اليمني مجتمع تعتمد بنيته الاجتماعية جزئياً على النسب، فإن الأصول الغامضة للمهمشين تؤدي وكونها من خارج الهياكل القبلية اليمنية المعروفة إلى تمييز قائم على النسب. وبذلك يتم معاملة المهمشين باعتبارهم مجهولي الأصول – يقعون في أدنى درجات التسلسل الطبقي بغض النظر عن مكان إقامتهم، ويتعاضد هذا التمييز أيضاً مع تمييز آخر عنصري عرقي، حيث أن معظم المهمشين هم من أصحاب البشرة السمراء.

إن أسباب تهميش هذه الفئة هو أنها حُرمت تاريخياً من الاشتغال بالنشاط الزراعي ومن تملك الأراضي الزراعية وهي أهم الأصول الإنتاجية. فُحرمت بالتالي من المشاركة في القرار. وقد تخصص أفرادها في الخدمات والمهن الدنيا. واستمر الحال حتى بعد ثورة 26 سبتمبر 1962 حيث تم جلب العديد من أفراد هذه الفئة من منطقة تهامة وإيكال أعمال

البلدية (تنظيف الشوارع) إليهم، وبذلك يمثل المهمشون اليوم السواد الأعظم من عمال البلدية ويعملون بدون عقود دائمة أو تأمين أو إجازات أو غير ذلك من الحقوق.

وقد كان أفراد هذه الفئة أكثر حظاً في جنوب اليمن خلال فترة حكم الحزب الاشتراكي، فبعد انتفاضة لعمال البلدية في مطلع سبعينيات القرن الماضي كان شعارها "سالمين قدام قدام.. سالمين محناش أخدام: في إشارة ومناشدة إلى الرئيس سالمين (سالم ربيع علي المتوفى عام 1978) خلال تلك الفترة.

وبالفعل فقد صدرت بعض القوانين والإجراءات التي تحارب التمييز وتدمج هذه الفئة في المجتمع وفي أعمال مختلفة في جهاز الدولة، وتسّن عقوبات ضد من يمارس التمييز حيث اعتبر استخدام كلمة خادم جريمة يعاقب عليها القانون، وقد اضمحلت هذه الإجراءات المساندة والقوانين مع قيام دولة اليمن الموحد وخصوصاً بعد العام 1994م.

ويتعايش غالبية المجتمع اليمني مع فئة المهمشين أو "الأخدام" كعالمين متوازيين لا يلتقيان، علاقة تسودها قطيعة اجتماعية تامة إذ لا يختلط المهمشون بفئات المجتمع الأخرى في المناسبات الاجتماعية والدينية، ولا يتزاوجون مع غيرهم، ولا ينخرطون في الأنشطة السياسية والاجتماعية العامة أو الخاصة. تمارس فئة المهمشين طقوسها وأفراحها وأتراحها بعيدا عن بقية أفراد المجتمع. وأكثر من ذلك، فإن أطفال المهمشين لا ينتظمون في المدراس أو الجامعات إلا فيما ندر وخاصة من استطاع منهم الصمود في وجه ممارسات التنمر والنبذ والإقصاء من أقرانهم. وقد فشلت العديد من المبادرات الخجولة للدولة وللمجتمع المدني في تحقيق نجاح لدمج أبناء هذه الفئات في التعليم المنتظم وفي المجتمع بشكل أوسع.

ولا يخفى على أحد ما ينسجه المجتمع اليمني أساطير حول المهمشين ترسخ ممارسات التمييز العنصري مبررةً بخرافات حول الممارسات اليومية والدينية والأخلاقية لهذه الفئة المغلوبة على أمرها. على سبيل المثال هنالك زعم بأن المهمشين يأكلون موتاهم لأنهم لا يتبعون مراسيم وطقوس الدفن العلنية للموتى. ولا يتجشم العديد من قادة الرأي في

المجتمع مشقة تفنيد هذه المزاعم ونشر ثقافة الاحترام والمساواة. وفي هذا الصدد، فقد شرح أحد المهمشين ببساطة أنهم لا يملكون المال لدفع تكلفة مراسيم الدفن وحفر القبور؛ ولذلك فإنهم غالباً ما يدفنون موتاهم بصمت مستترين بظلام الليل على عجالة.

ويتجلى التمييز اليوم ضد مهمشي اليمن بطرق متعددة، حيث تتداخل عوامل من العنصرية العرقية والنظام الطبقي، وتقطن أقلية المهمشين بشكل أساسي ضمن عشوائيات على أ طراف المدن، غالباً دون كهرباء أو ماء نظيف أو ملاجئ آمنة.

وبشكل عام، يتم استبعاد المهمشين من وظائف القطاع العام، إلا في إدارات النفايات كعمال نظافة شوارع، حيث يعملون غالبا بنظام الأجور اليومية بدون عقود عمل. أما في الأعمال الخاصة فيتم عادة حصرهم في الأعمال ذات الأجور المتدنية والمنبوذة اجتماعياً، مثل تلميع الأحذية وغسيل السيارات وجمع المواد البلاستيكية والخردة.

وفي المناطق الريفية، غالباً ما يُمنع المهمشون من شراء الأراضي أو العقارات. ووسط نظام شبه إقطاعي، يضطر بعض المهمشين إلى العمل لصالح زعماء(مشائخ) القبائل المحلية أو القرى، أو يزرعون الأراضي ويدفعون لملاكها من محاصيلهم.

آثار الحرب المفرطة على المهمشين:

أدى احتدام النزاع المستمر منذ مارس/آذار 2015م إلى زيادة الفقر والتشرد وانعدام الأمن الغذائي ضمن مجتمعات المهمشين، وعلى الرغم من أن الوكالات الإنسانية غالباً ما تعرض صور المهمشين في حملات جمع التبرعات والدعاية التي توثق الأزمة اليمنية، إلا أن المساعدات الإنسانية التي تصل لمجتمع المهمشين هي أقل اتساقاً بكثير من المجموعات الأخرى، وفي بعض المناطق تم إقصاء المهمشين من قوائم المساعدات.

وقد أدى الانهيار الاقتصادي واسع النطاق وخسارة مصادر العيش الناجمين عن النزاع في اليمن إلى خلق منافسة على الوظائف ذات الأجور المتدنية والتي كانت في السابق مخصصة للمهمشين.

وقبل النزاع، تشكلت من المهمشين طواقم عاملي الصندوق الحكومي للنظافة والتحسين، وهو الجهاز المسؤول عن إدارة النفايات. بطبيعة الحال، كان جامعو القمامة من بين موظفي القطاع العام الذين فقدوا دخلهم بسبب النزاع، إلا أن وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى تدخلت لتمويل الصندوق، وخلق فرص كسب الرزق، لكن بعض المهمشين أخبر مركز صنعاء أنهم لم يستفيدوا من هذه الوظائف، التي حصل عليها النازحون وغيرهم من المحتاجين الجدد من خارج مجتمع المهمشين.

كان المهمشون عادة من بين أوائل المرحلين ضمن الصراع الحالي، مع اقتران النزوح بالتمييز، وتم تهجير مجموعات كبيرة من المهمشين بسبب الصراع في عدن، وتعز، والحديدة، لكنهم عانوا في الوصول إلى مخيمات النازحين داخلياً أو إلى الملاجئ في المؤسسات العامة مثل المدارس، وذلك بسبب العنصرية من قبل النازحين الآخرين، وبسبب غياب الصلات القبلية، يفتقر المهمشون أيضاً إلى قرى أصيلة يفرون إليها.

وفي المقابل، فإن عددا من المهمشين المهجرين الذين فروا من الخطوط الأمامية للنزاع كانوا مجبرين على سكن الأراضي الزراعية والحدائق والمساحات العامة، حيث يصعب الوصول إلى الخدمات العامة، كما تم إقصاؤهم من الجهود المبذولة لدعم النازحين داخلياَ القائم عليها المجتمعات المضيفة والسلطات المحلية، كما تم طردهم من الأراضي التي لجأوا إليها.

وقد انعكست كثير من مناحي النزاع الأخرى التي أثرت على اليمنيين داخل الدولة بشدة على المهمشين، وواجهت النساء والفتيات من المهمشين خطراً مستمراً من الاعتداءات على أساس النوع الاجتماعي أكثر من باقي النساء، حيث كانت نساء المهمشين أكثر تعرضاً للعنف الجنسي والتحرش من قبل المقاتلين، خاصة عند نقاط التفتيش.

وفي حين كان وضع الرعاية الصحية في اليمن متردياً حتى قبل النزاع الحالي، زاد انهيار مؤسسات الدولة من صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية في أنحاء البلاد. وفي حال توافر الخدمات الصحية، يتم رفض معالجة المهمشين في أحيان بسبب التمييز، حيث

أن المهمشين الذين واجهوا حالات الوفاة والإصابات بسبب الطرفين، الحوثيين والأطراف المناهضة لهم، تم رفض معالجتهم فور وصولهم إلى المرافق الصحية التي تمكنوا من الوصول إليها.

التعليم ومعاناة المهمشين في اليمن:

منذ بداية النزاع في مارس 2015م، خلّفت الهجمات التي تعرض لها أطفال المدارس والمعلمين والبنية التحتية التعليمية آثاراً مدمرةً على النظام التعليمي في البلاد وعلى فرص الملايين من الأطفال في الحصول على التعليم.

إن تضرر المدارس وإغلاقها يُهددان فُرص الأطفال في الحصول على التعليم مما يجعلهم عرضة لمخاوف كبيرة فيما يتعلق بحمايتهم، كما ان انقطاع رواتب موظفي الخدمة المدنية أحد أكبر التحديات والذي كان له ولا يزال الأثر البالغ على إمكانية الأطفال في الحصول على التعليم في اليمن.

ولم يحصل ما يقرب من ثلاثة أرباع معلمي المدارس الحكومية في (11) محافظة على رواتبهم على مدى أكثر من عامين دراسيين مما تسبب في تعطيل العملية التعليمية لحوالي 3,7 مليون طفل في هذه المحافظات.

وقد نجحت اليونيسف من خلال جهودها المتواصلة والداعية لإيجاد حل مؤقت في تأمين مبلغ 70 مليون دولار أمريكي لصرف حوافز نقدية شهرية للمعلمين والموظفين العاملين في المدارس في اليمن. تهدف هذه المساهمة لتسهيل عملية صرف الحوافز لنحو 135,000 من المعلمين والموظفين العاملين في المدارس لمدة تسعة أشهر تقريبا. وقد تم في هذا الصدد الانتهاء فعليا من تنفيذ دورتي صرف اثنتين بينما يجري الإعداد حاليا لدورة الصرف الثالثة.

ووفقاً لدراسة أجرتها اليونيسف في 2015م اتضح وجود مستويات عالية من الفقر بين أوساط المهمشين مما أدى إلى انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وبالتالي بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بمعدل 20٪ فقط بين البالغين منهم.

أما أطفال "المهمشين" فيواجهون عادة مضايقات وتنمر من قبل المعلمين والطلاب الآخرين في المدارس مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب، في حين أن بعض أولياء الأمور يسحبون أطفالهم من المدرسة للعمل. ووفقاً لليونيسيف، فإن 9٪ فقط من "المهمشين" يسجلون أطفالهم عند الولادة ما يجعل نقص شهادات الميلاد عقبة أمام الالتحاق بالمدارس وما يقارب 90٪ من الأطفال لم يتلقوا أي لقاحات على الاطلاق.

وهنا نورد بعض نتائج المسح الذي قامت به اليونيسف الذي شمل (9.200) أسرة تتضمن (51،406 شخصًا):

- مستويات عالية من الفقر إلى جانب انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس. إن الظروف المعيشية للأسر المهمشة سيئة للغاية والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل عام منخفض جدا.
- يمكن لشخص واحد فقط من بين كل خمسة أشخاص يبلغ من العمر 15 عامًا أو أكثر القراءة أو الكتابة، ولا يلتحق بالمدرسة سوى طفلين من بين كل أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عامًا، على الرغم من أن المتوسط يبلغ تقريبًا ضعف هذا الرقم. تسجيل المواليد منخفض في جميع أنحاء اليمن بنسبة 17 في المائة فقط ولكن بين مجتمع "احفاد بلال" تنخفض النسبة إلى 9 في المائة فقط.
- كان لدى ثلاثة أرباع الأسر التي شملها المسح غرفة واحدة فقط، ولكن 5/4 من هذه المنازل كانت موطنًا لثلاثة أشخاص على الأقل.
- كان نصف الأسر تعتمد على مصادر المياه الخارجية مثل السدود والجداول والآبار وأقل من عُشر كانت لديها أنابيب مياه. كان هناك اثنان فقط من كل خمسة منازل لديهم مرحاض.
- على الرغم من أن ثلث مواطني الدولة يتلقون تحويلات نقدية من صندوق الضمان الاجتماعي، إلا أن هذا ينخفض إلى الخمس فقط من أسر "أحفاد بلال"، وهذا أمر مثير

للقلق بشكل خاص حيث أن واحدًا فقط من بين كل عشرة لديهم مصادر مدرة للدخل مثل الماشية والنقل وآلة الخياطة وما إلى ذلك.

الوضع المأساوي لـ "المهمشين" قبل واثناء الحرب في بعض المحافظات:

(1) محافظة تعز:

بحسب آخر تعداد سكاني أُجري عام 2004 بلغت نسبة سكان محافظة تعز 12.16 في المئة من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية بمعدل نمو 2.47 في المئة سنوياً، بهذه النسبة تكون المحافظة هي الأكبر في عدد السكان وفي الكثافة السكانية أيضاً. أما نسبة سكان المدينة بالنسبة لسكان المدن الرئيسية في البلاد، فبلغت 11.9 في المئة.

وتوجد في مدينة تعز والضواحي القريبة منها ما لا يقل عن عشرة تجمعات عشوائية لـ "أحفاد بلال". بعضها يقع وسط أحياء سكنية مثل: "محوى الروضة" خلف مستشفى الثورة، و"محوى دي لوكس" ضمن أحياء مركز المدينة، و"محوى الحَصِب" بين مركز المدينة وطرفها الغربي. وهناك المحاوي البعيدة نسبياً عن الأحياء المزدحمة، ولكنها في نطاق الأحياء الطرَفية للمدينة مثل: وادي جديد، وادي المعسّل، المفْتَش، بير باشا، كلابة. وهناك أيضاً "محاوي" الضواحي القريبة من المدينة مثل: الحوبان، مفرق ماوية، الضباب.

ومنذ أواخر سبعينات القرن العشرين إلى بداية تسعيناته، ارتبطت منطقة "عُصَيفِرة" شمال المدينة في الخطاب العام للأهالي بمساكن "أحفاد بلال "العشوائية وأحواض تجميع مياه الصرف الصحي.

ولأن تخطيط مدينة تعز الذي نُفّذ عام 1978 تضمّن توجيه مياه الصرف الصحي إلى عُصيفرة، فظل التوسع العمراني غير مرغوب باتجاهها. لكن حين تقلصت المساحات الفارغة في الأطراف الأخرى للمدينة، بدأ يزحف على المنطقة شق الشوارع وبناء العمارات، فاضطروا للبحث عن مواضع أخرى، بما في ذلك المساحات شديدة الانحدار المطلة على مجاري السيول.

وفي مطلع الألفية الثالثة، أنشأت الحكومة مدينتين سكنيتين لـ "ألمهمشين" في تعز، بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وهي: "مدينة الأمل" في الطرف الشرقي، سوق الجُملة – كلابه (96 وحدة) و"مدينة الوفاء" في الطرف الغربي – البعْرارة (240 وحدة). والأخيرة بُنيت ضمن "مشروع حماية مدينة تعز من كوارث السيول". تحتوي كل وحدة سكنية على ثلاث غرف ومطبخ وحمّام على الأقل، وهي مبنية بالطوب الخرساني، وبهيئة أفقية متجاوِرة، بحيث تشكل المدينة السكنية إجمالاً مربعاً/ مستطيلاً، مفتوحاً من إحدى جهاته.

وبالنظر لعدد سكان "المحاوي"، تُعتبر هذه المبادرة الإسكانية قطرة في بحر. لا توجد إحصائية رسمية متاحة لتعداد "للمهمشين"، لكن قياساً بعدد تجمعاتهم، فلن تستوعب هذه الوحدات ثلث " للمهمشين "في المدينة، حتى في حال وُزعت كل وحدة لعائلتين أو ثلاث.

هكذا بقيت "المحاوي" هي المستوعب الأكثر كفاءة لاحتواء الانفجار السكاني لهم، حيث الزواج المبكّر والإنجاب غير المنظّم والعزوف عن التعليم، والرعاية الصحية شبه المنعدمة.

كما ان النزوح الكبير للمهمشين جراء الصراع بمحافظات تعز وعدن والحديدة وصعده قد ساهم وبشكل كبير على حرمان الاطفال والطلاب المهمشين من التعليم، حيث لم يتم قبولهم في المناطق والمدن التي نزحوا اليها كا محافظتي صنعاء وإب وايضا نفس الحال للذين تم تهجيرهم او انتقالهم من مكان الى اخر في نفس المحافظة، حيث بلغ عدد النازحين من محافظه تعز الى محافظة اب (580) اسره تم تجميعهم في منطقه العدين حسب احصائيات ورصد الاتحاد الوطني للمهمشين منذ بداية النزاع، وقد بلغ عدد الاطفال اللذين حرموا من التعليم جراء النزوح عدد (940) طالب وطالبة، في حين وجود اكثر من (700) طفل وطفلة في سن التعليم، لم يستطيعوا التسجيل في المدارس، كما ان عدد (330) اسره نزحت الى محافظه صنعاء (الأمانة) لم تتمكن من تعليم اطفالها البالغ اعدادهم (170) طالب وطالبة، لأسباب متفاوتة منها عدم توفر الوثائق للطلاب الذين في المدارس، ايضا امتناع المدارس من استيعاب الاطفال المهمشين في المدارس ولأسباب،

مختلفة منها الطاقة الاستيعابية لهذه المدارس مكتملة ايضا عدم توفر وثائق ثبوتيه للأطفال كا شهاده الميلاد، كما ان النظرة الدونية والتمييز الاجتماعي، ضد هذه الفئه ساهم وبشكل كبير على حرمان اطفالهم من التعليم، اضف ان اعداد النازحين ومن نفس، المحافظة (تعز) لمناطق ومديريات بعيده عن مناطق التماس بنفس المحافظة ف مديريه الشمايتين والمواسط ومدينه التربة استقبلت حسب احصائيات فرع الاتحاد الوطني للمهمشين بتعز (2280)، أسرة موزعة على تلك المناطق، حيث كانت مدينة التربة والقرى المجاورة لها العدد الاكبر وذلك بسبب طاهره التمدن هناك فقد بلغت عدد الاسر النازحة (1640) أسرة، أي ان عدد (1150) طالب وطالبة من ابناء تلك الاسر انقطعوا عن المدرسة. في حين المتبقي منهم توزعوا على منظفتي السمسرة عدد (350) أسرة و(290) في مدينة النشمة بالمعافر، وبني حماد، كما أن مديرية التعزية في منطقه الحوبان وايضا منطقه ماوية ومدينة القاعدة اكتظت بالنازحين القادمين من تعز، حيث بلغت اعداد الأسر المهمشة النازحة هناك حسب احصائيات فرع الاتحاد بالمحافظة (1950) أسرة.

تجمعات سكانية للمهمشين في محافظة تعز.

الجدير ذكره هنا ان ما يعادل 90% من الاطفال المهمشين والذين هم في سن الدراسة بكافة المناطق التي تم النزوح اليها تم حرمانهم من التعليم وبأسباب مختلفة.

وتجدر الإشارة ايضا ان هناك أسر كثيره مهمشة نزحت ولم يتم حصرها من محافظة تعز خاصة في بداية النزاع 2015 وايضا في العام 2017م، وبرغم مضايقات المجلس الانتقالي، فقد نزحت الى المحافظات الجنوبية وبصورة فردية خاصة لمدينة عدن، والتي

كانت على صلة قرابة، بأسر تسكن هناك. وهذا الأمر ينطبق على محافظات شمالية أيضاً، كالحديدة مثلا والذين تعرضوا لكثير من المضايقات من الحزام الامني التابع للانتقالي. وصل الامر بهم الى تهجير المئات من الأسر النازحة، وايضا الساكنة هناك ذات اصول من محافظات شمالية كتعز والحديدة.

(2) محافظة الحديدة:

كانت محافظة الحديدة هي الأخرى يكتوي ابنائها بنيران الاقتتال والتشريد والنزوح وان مأساة الاطفال الطلاب المهمشين لا تختلف مأساتهم عن اخوانهم النازحين من محافظات أخرى وكذا اسرهم والتي تعيش في فقر مدقع وخاصة في غياب شبه تام لعمل المنظمات الدولية.

ويوجد الكثير من المهمشين في محافظة الحديدة، فحسب احصائيات جمعية تنمية الفئات المهمشة التي أفادت بوجود (1870) أسرة في مديرية الجراحي منهم (200) أسرة في عزلة المعاصلة، و(200) أسرة في مدينة الشعب، و(200) أسرة في مخيم الضاحية للنازحين بما فيهم نازحي حرض، و(320) أسرة في مخيم المشروع، و(100) أسرة في وشعب الجبالية، في حين بلغ اعداد المهمشين في تجمع السيد عيسى والمساحيب والمعامره والجراحي الأعلى والرضة (400) أسرة، و(750) أسرة في تجمع السعيدة بالجربة وعزلتي عامر وعقبي، وفي عزلة الحارقة والمقاطين (مخيم النازحين) يبلغ عددهم (200) أسرة، وحسب الاحصائيات ايضا السابقة بلغ عدد النازحين (570) أسرة في الجراحي في حين بلغ عدد الاولاد في سن الدراسة واللذين انقطعوا عن الدراسة اجمالا في تلك التجمعات (1260) طالب وطالبة، وذلك بسبب الظروف المعيشية الصعبة لأسرهم وعدم توفر الوثائق وايضا (عدد الاطفال اللذين بلغوا سن الدراسة (النازحين فقط (298) من الاناث والذكور، لم يستطيعوا الالتحاق في المدارس في أماكن نزوحه ،في حين بلغ أعداد الأسر المهمشة في مديريه زبيد حسب احصائيات فرع الاتحاد بالحديدة (بلغت عدد الاسر ومن مختلف التجمعات (المعش) وهذه تسميه اصحاب زبيد للمحوى الخاص بالمهمشين (860)

أسرة، وبلغ عدد الاطفال الملتحقين في المدارس (1830) طالب وطالبة واللذين تسربوا من المدارس (780) طالب وطالبة غالبيتهم من الاناث، وذلك بسبب الاوضاع الأمنية، وصعوبة الحياه المعيشية للأسر المهمشة واللذين فقدوا اعمالهم جراء الحرب، كما بلغ عدد النازحين إلى مديرية زبيد من المهمشين (75) أسرة من أبناء التحيتا وقد تم حرمان عدد (140) طالب وطالبة من دراستهم.

تجمعات سكانية للمهمشين في محافظة الحديدة.

وبالنسبة لداخل مدينة الحديدة فإن المهمشين ينقسموا إلى قسمين، القسم الأول يتضمن (674) أسرة، وهم المهمشين الذين يعيشون في محاوي أي مساكنهم من قش أو صفيح، ويتوزعون على محوى السندي والربصة وشارع صنعاء والحي التجاري، وشارع صدام، وهؤلاء يعيشون في حياة معيشية صعبة جدا وقلما تجد اطفالهم يلتحقوا في المدارس، ولذا تنتشر الأميه بينهم بنسبة كبيرة جداً. وبالنسبة للقسم الثاني فيضم المهمشين الذين يعيشون في مساكن من أحجار وطوب، ومعظمهم يتواجدون في حارة الدهمية وهو التجمع الاكبر للمهمشين في الحديدة حيث يبلغ عددهم (2400) أسرة.

والجدير ذكره هنا أنه مع بداية الحرب فقد تأثرت تلك الاسر اقتصاديا نتيجة للحصار والحرب، الأمر الذي أدى إلى تسرب الكثير من الطلاب المهمشين من المدارس والذين توجهوا لمساعدة أسرهم لتوفير لقمة العيش، وأن غالبية الطلاب المتسربين هم من الصفوف (السابع فما فوق).

وفي حارة مدينة العمال يبلغ عدد المهمشين (2350) أسرة، في حين يبلغ عدد المهمشين في حارتي اليمن والهنود (60) أسرة، إضافة إلى عدد (20) أسرة ممن نزحوا من حارة الهنود الى خارج المدينة (حي خميس بني سعد)، جراء استهداف طيران العدوان السعودي لهذا الحي، الأمر الذي نستطيع قوله أن ما نسبته 85% من اطفال المهمشين حرموا وانقطعوا عن الدراسة، جراء صعوبة المعيشة وغياب المساعدات واستمرار النزاع والحرب، ناهيك عن وجود (65) أسرة مهمشة تتواجد في حي خميس بني سعد، وتعد أكثر تضرراً، حيث تعيش في حرمان تام من الخدمات الأساسية، كالمياه والكهرباء، والحرمان من التعليم.

وكذلك الحال بالنسبة للمحاوي الاخرى كا محوى المهدب والطليله والشيخ والهرة والدباش وايضا الزريبة والبالغ تعدادهم (560) أسرة حسب إحصائيات فرع الاتحاد بالحديدة وان ما نسبته 60% من الاطفال الذين هم في سن التعليم محرومين ولم يسجلوا في المدارس بسبب ظروفهم المعيشية الصعبة.

(3) محافظة عدن:

لا يختلف الحال بالنسبة لأوضاع المهمشين في المحافظات الجنوبية بل قد يكون حالهم أصعب بقليل من حال اخوانهم في شمال الوطن ففي محافظة عدن وهي مركز جاذب للمهمشين من عموم المحافظات، يبلغ عدد المهمشين في حارة المحاريق حسب احصائيات فرع الاتحاد الوطني للمهمشين (1160) أسرة.

ولعل ما يميز المهمشين في المحافظات الجنوبية هو وعيهم بأهمية التعليم لأبنائهم، حيث نجد أن هناك أعداد كبيرة من الملتحقين بالمدارس، بالمقابل ايضا ومع اوضاع النزاع المسلح التي تعيشه بلادنا وصعوبة الحياه المعيشية للمهمشين يوجد عدد (670) طالب وطالبة من المتسربين عن الدراسة في حي المحاريق، وذلك بسبب صعوبة الحياة المعيشية، وعدم قدرة الأسر على تلبية احتياجات ابنائهم في المدرسة، لذا نجد أن المتسربين هم من الصفوف (10- ثالث ثانوي)، وذلك للبحث عن عمل ومساعدة الأسرة، وهذا أدى إلى

انخراط العديد منهم في القتال والمعسكرات، في حين يبلغ عدد المهمشين في حارة السيسبان من (590) أسرة، و(740) أسرة في حي الممدارة حسب احصائيات جمعية الاحسان الاجتماعية.

تجمعات سكانية للمهمشين في محافظة عدن.

أما مديرية دار سعد فيتركز المهمشين وبكثافه عالية ايضا، كما أن توافد أعداد كبيرة من النازحين اليها خاصه من محافظة الحديدة وايضا حجه والبيضاء، الى المديرية وبأعداد كبيره، ففي الجزء الاول من المديرية ، يتركز المهمشين في حي مربع الشرقية، حيث بلغ عددهم (5000) أسرة بمعنى ان ما نسبته (75%) من الاطفال الذين يبلغون سن الدراسة محرومون من التعليم بسبب الاوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشونها في حين تسرب من التعليم ما نسبته (20%) من الطلاب الدراسين من الصفوف (11 وما فوق) وذلك للبحث عن العمل او الانخراط في الجيش لمساعدة اسرهم في المعيشة.

وفي الجزء الثاني من مديرية دار سعد فيتركز تواجد المهمشين في حي الدمينة حيث بلغ عددهم (1500) أسرة، وايضا في حاره الزريبة بلغ عدد المهمشين (1800) أسرة. ايضا الجزء الشرقي من حي البساتين فقد بلغ عدد الاسر المهمشة (3000) أسرة، كما بلغ عدد النازحين في المخيمات في مديريه دار سعد كالتالي وذلك حسب احصائيات الاتحاد الوطني للمهمشين، مخيم في قرية الفلاحين (500) أسرة، وايضا في مخيم المعهد السعودي سوق الكراع بلغ عددهم (325) أسرة.

أحد تجمعات المهمشين في دار سعد

وفي مخيم مدرسة عمار بن ياسر في الشرقية مصعبين(260) أسرة، وفي مخيم حوش درهم بلغ عدد النازحين (298) أسرة، وفي مخيم زهرة الخليل داخل حوش عثمان (160) أسرة ، وايضا في مخيم ليلى خليل (33) أسرة. وايضا تجمعات في مصعبين (80) أسرة، وفي مخيم الشرطة الشرقية بلغ عدد النازحين (500) أسرة.

واجمالا جميع اطفال النازحين يمتهنون التسول وجمع النفايات وقوارير الخردة وهم محرومين من التعليم وبنسبه 95% من هم في سن التعليم.

أما في مديرية التواهي فهناك تجمع كبير للمهمشين فحاره الشوله وجبل الهيج يبلغ عدد سكانهم (4000) أسرة، وقد تسرب من التعليم خلال الحرب ما نسبته (40%) من الطلاب من الصفوف (11 وما فوق ثالث ثانوي) وذلك بسبب مساعدتهم لأسرهم، والكثير منهم انخرطوا في الجيش. بينهما هناك شبه اهتمام بالتعليم من قبل الإناث وكذلك الاطفال وخاصه بين الاسر المقيمة. اما الاسر النازحة فالأطفال منقطعين تماما ومحرومين من التعليم، بسبب الاوضاع المختلفة ، التنقل المستمر، عدم وجود الاوراق الثبوتية والظروف الصعبة التي يعيشها النازحين والبالغ أعدادهم في منظقه التواهي (670) أسرة حسب احصائيات الاتحاد الوطني للمهمشين.

وكذلك الحال في منطقة كريتر حارة الخساف والطويلة وسالم على (العقبة) مجتمعه بلغ عدد الاسر المهمشة (3000) أسرة، فالتعليم هناك مستقر نوعا ما خاصه بين الفتيات، في حين الفتيان متذبذب خاصه بين الطلاب في الصفوف الثانوية والذين انقطعوا عن الدراسة بسبب تدني الاوضاع المعيشية، لأسرهم وعدم قدرتهم على توفير متطلبات الدراسة، وايضا لقمه العيش.

وبالنسبة لوضع المهمشين في مديريه المعلا فلا يختلف كثيرا عن اقرانهم في المناطق الاخرى، لكنه يزداد سوءاً نتيجة للظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها وتجمعاتهم القريبة والكثيفة، فحارات الريل – الاحجور– والمغني والوطاويط – مسجد عيشه– والشيخ اسحاق– حاره كاسترو، وردفان فهي حارات للمهمشين تبلغ اجمالا اعدادهم (3650) أسرة، وان (60%) من الطلاب في ظل الاوضاع المعيشية الصعبة هم متسربين من التعليم وخاصه اولئك الطلاب الذين في الصفوف من (11– وما فوق) وذلك لأسباب مساعدة

الأسرة لتوفير لقمة العيش، وايضا الكثير منهم انخرطوا في القتال بصفوف الأطراف المتحاربة. كما أن هناك اطفال لم يتمكنوا من الدخول إلى المدارس بسبب عدم استقرار الاوضاع الأمنية وهو في سن التعليم.

وحسب دراسة نفذتها منظمة اليونيسيف على (27.280) فرد من المهمشين، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أفاد (49%) من عينة الدراسة بأنهم غير قادرين على القراءة والكتابة، منهم (43%) ذكور، مقابل (54%) من الإناث.
- يزيد معدل الأمية بين أفراد الأسر النازحة بواقع 12نقطة مئوية مقارنةً مع الأسر المقيمة.
- نسبة الأمية في الأسر المقيمة لدى الإناث في الأسر النازحة أعلى بنسبة % 8 عن الإناث في الأسر المقيمة.
- تبلغ النسبة المئوية للأسر التي أربابها متعلمين (51%) من إجمالي الأسر كما يزداد احتمال تفشي الأمية لدى الأسر التي تعولها إناث بمقدار 25 نقطة مئوية قياساً بالأسر التي أربابها من الذكور.
- يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الأسر ذات المستوى المعيشي الجيد (68%)، في حين ينخفض معدل معرفة القراءة والكتابة إلى (56%) بين الأقل فقراً مقابل (44%) بين الأسر الفقيرة ليصل إلى (31%) بين الأسر الأشد فقراً.

الشكل (1) يوضح معدل الأمية بين الأشخاص بعمر 10 سنوات فأكثر

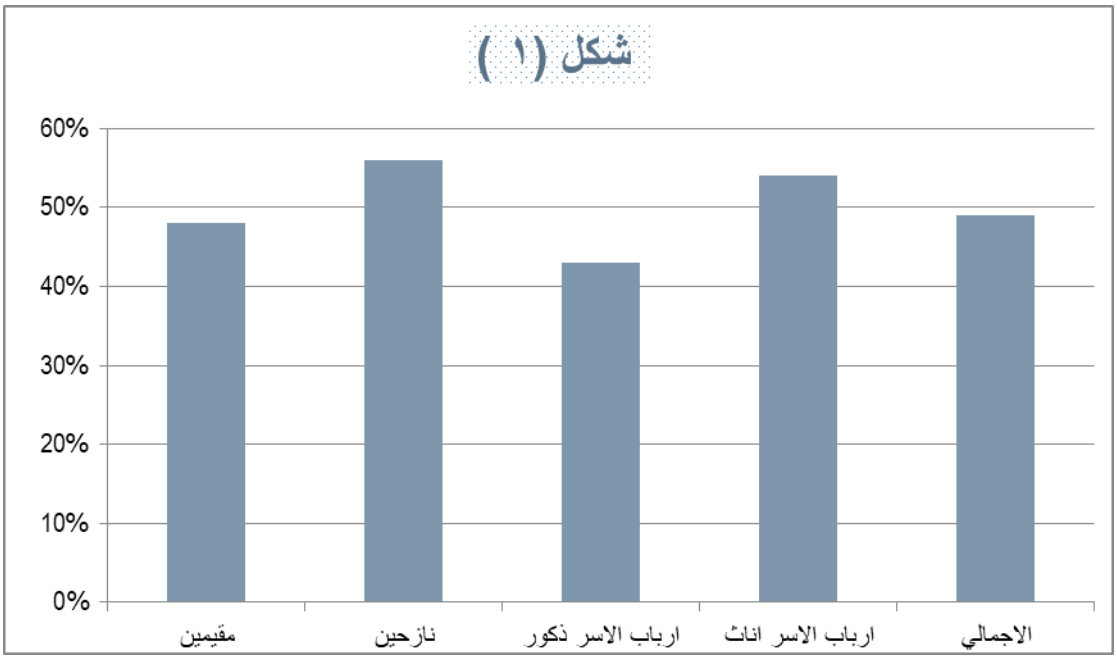

تبلغ النسبة المئوية للأسر التي أربابها متعلمين)51 % (من إجمالي الأسر كما يزداد احتمال تفشي الأمية لدى الأسر التي تعولها إناث بمقدار 25 نقطة مئوية قياس اً بالأسر التي أربابها من الذكور. الجدول رقم (1) يوضح ذلك.

نوع افراد الاسره		ذكور		اناث		مجموع
اسره مقيمه نعم		7031	%58	5727	%47	12758	%52
	لا	5159	%42	6567	%53	11726	%48
اسره نازحه نعم		707	%50	528	%39	1235	%44
	لا	719	%50	842	%61	1561	%56
رب الاسره رجل نعم		7708	%57	5987	%47	13695	%52
	لا	5851	%43	6623	%53	12474	%48
رب الأسرة امراه نعم		30	%53	268	%25	298	%27
	لا	27	%47	786	%75	813	%73
الاجمالي نعم		7738	%57	6255	%46	13993	%51
	لا	5878	%43	7409	%54	13287	%49

يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الأسر ذات المستوى المعيشي الجيد (68 %) في حين ينخفض معدل معرفة القراءة والكتابة إلى (56 %) بين الأقل فقراً مقابل (44%) بين الأسر الفقيرة ليصل إلى (31 %) بين الأسر الأشد فقراً.

(الافضل حالا)

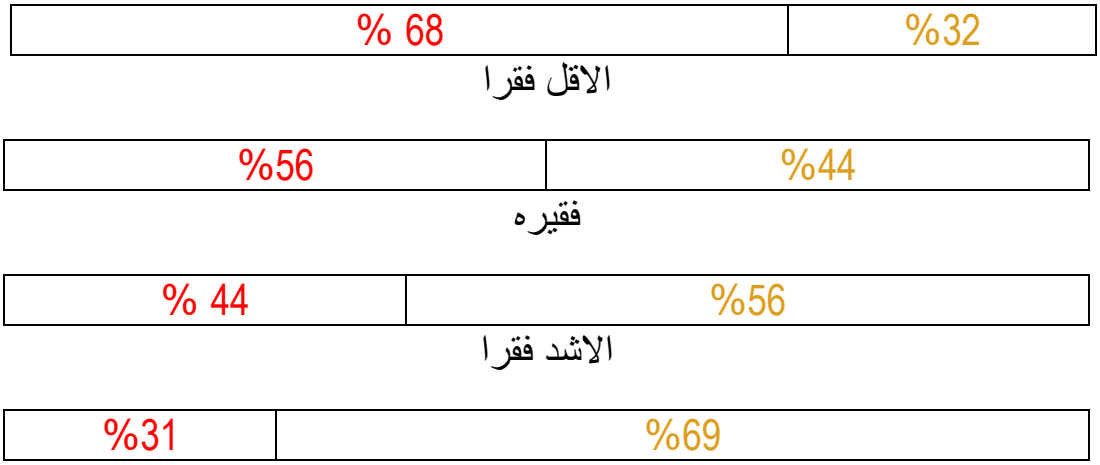

في حين يشكل أفراد الأسر الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر ممن أفادوا بأنه سبق لهم أن التحقوا بالمدرسة (54%) مع وجود تفاوت كبير بين الجنسين (62%) ذكور (47%) إناث. وبحسب طبيعة الاقامة، تبلغ نسبة من سبق لهم الالتحاق بالمدرسة من افراد الأسر المقيمة 55% مقابل45% بين أفراد الأسر النازحة. كما أن الإناث في الأسر النازحة أقل حظ في هذا الجانب وبمعدل 6 نقاط مئوية عن مثيلاتهن في الأسر المقيمة.

الجدول التالي يوضح الأطفال بعمر(6-14) سنه بالمدرسة.

نوع افراد الاسره						
ذكور		اناث		مجموع		
اسره مقيمه نعم	2786	%60	2658	%61	5444	%61
لا	1871	%40	1678	%39	3549	%39
اسره نازحه نعم	35	%55	33	%58	68	%56
لا	29	%45	24	%42	53	%44
رب الاسره رجل نعم	2547	%61	2452	%63	4999	%62
لا	1611	%39	1428	%37	3039	%38
رب الأسرة امراه نعم	274	%49	239	%47	513	%48
لا	289	%51	274	%53	563	%52
الاجمالي نعم	2821	%60	2691	%61	5512	%60
لا	1900	%40	1702	%39	3602	%40

من بين (1898) فرد من أفراد تلك الأسر، تتراوح أعمارهم بين (15 – 17) سنه هناك (63%) منهم لم يلتحقوا بالتعليم خال العام الدراسي الحالي (% 66 ذكور) و(61%) إناث. أيضا الأطفال في سن التعليم (15 – 17) سنه من أوساط الأسر النازحة أكثر احتمالاً للاستمرار خارج المدرسة بمعدل 14% نقطة مئوية مقارنة بنظرائهم من نفس الفئة العمرية في الأسر المقيمة. كما أن الإناث في الأسر النازحة أسوأ حالاً بواقع 14 نقطة مئوية عن الإناث في الأسر المقيمة. وبشكل عام، كشف التقييم أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15 – 17) سنه أقل حظ من حيث حضور المدرسة خلال العام الدراسي الحالي وبواقع 27% نقطة مئوية قياس بالفئة العمرية الأصغر سناً.

الجدول (3): الأطفال ضمن الفئة العمرية 15 – 17 سنه: هل ذهب الشخص إلى المدرسة خلال العام الدراسي الحالي

		نوع الاسره				
		ذكور		اناث		مجموع
اسره مقيمه	نعم	1605	%64	1582	%65	3187	%64
	لا	919	%36	840	%35	1759	%36
اسره نازحه	نعم	140	%51	143	%60	283	%55
	لا	133	%49	94	%40	227	%45
المجموع	نعم	1745	%62	1725	%65	3470	%64
	لا	1052	%38	834	%35	1986	%36

بالنسبة للأشخاص من الفئة العمرية (6– 25) سنة الملتحقين بالمدرسة خال العالم الدراسي الحالي فإن مستواهم التعليمي مُبين في الجدول 4 ادناه. وعلى العموم، هناك ما نسبته (82%) منهم ملتحقين بالمرحلة الأساسية 83 % ذكور و81 % إناث. مقابل 7 % في المرحلة الثانوية في حين أن (2 %) انهوا تعليمهم الأساسي و(6 %) اتموا التعليم الثانوي بينما (3 %) منهم لا يزالون في الجامعة.

جدول رقم (4) يوضح المستوى التعليمي للملتحقين بالمدرسة خلال العام الدراسي الحالي

وضع الإقامة	المستوى التعليمي	افراد ذكور		افراد اناث		المجموع	
اسره مقيمه	المرحلة الأساسية	4244	%83	4002	%81	8245	%82
	المرحلة الثانوية	326	%6	353	%7	679	%7
	اكملوا تعليمهم الاساسي	97	%2	69	%1	166	%2
	اكملوا تعليمهم الثانوي	297	%6	266	%5	563	%6
	اكملوا تعليمهم الفني	26	%1	16	%0	42	%0
	تعليم جامعي	109	%2	183	%4	292	%3
	أخرى	22	%0	37	%1	59	%1
اسر نازحه	المرحلة الأساسية	468	%89	398	%82	866	%86
	المرحلة الثانوية	24	%5	36	%7	60	%6
	اكملوا تعليمهم الاساسي	14	%3	5	%1	19	%2
	اكملوا تعليمهم الثانوي	16	%3	36	%7	52	%5
	اكملوا تعليمهم الفني	1	%0	1	%0	2	%0
	تعليم جامعي	0	%0	5	%1	5	%0
	أخرى	1	%0	2	%0	3	%0
الاجمالي	المرحلة الأساسية	4712	%84	4400	%81	9112	%82
	المرحلة الثانوية	350	%6	389	%7	739	%7
	اكملوا تعليمهم الاساسي	111	%2	74	%1	185	%2
	اكملوا تعليمهم الثانوي	313	%6	302	%6	615	%5
	اكملوا تعليمهم الفني	27	%0	17	%0	44	%0
	تعليم جامعي	109	%2	188	%3	297	%3
	اخرى	23	%0	39	%1	62	%1

التسرب من المدرسة خلال العام الدراسي الحالي:

من بين(5.620) طفل لم يلتحقوا بالمدرسة خلال العام الحالي اتضح أن (18%) أو(1.033) طفل ذكروا «أنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف الدراسة » بينما أن (17%) أو (978) طفل (عبروا عن « عدم رغبتهم بالذهاب إلى المدرسة » في حين أشار

(16%) إلى مشكلة «تغيب المعلمين » وقال (14%) انه «يتوجب عليهم العمل لمساعدة أسرهم » و7 % عبروا « لمساعدة الأسرة في المنزل و7 % أيضا «بسبب الرسوب في المدرسة » كما ذكر6 % موضوع «الزواج أو الحمل » و2 % ذكروا «الأمراض أو الإعاقة » ومثلهم 2% آخرين ذكروا «النزوح المتكرر » من بين عدة أسباب أخرى، ومن بين الأسباب المقتصرة على الإناث مساعدة الأسرة في المنزل (13%) أو الزواج/الحمل11%.

(4) التعليم بين المهمشين بالعاصمة صنعاء:

كما لا يختلف حال الاطفال المهمشين في العاصمة صنعاء فالمعاناة واحده وكونها ايضا محل جذب النازحين الهاربين من مناطق الصراع فكانت صنعاء موطن المئات من الاسر المهمشة وذلك بحثا عن الامن والامان في ظل استمرار الحرب وصعوبه المعيشية للاسر المهمشة وخاصه النازحه منها.

صور تظهر معاناة المهمشين في العاصمة صنعاء.

يوجد في العاصمة صنعاء أحياء المهمشين تنقسم الى نوعين النوع الاول سنجد تجمعات كبيره من الصفيح او مايسمى محوى فمنطقة دار سلم واللذين يبلغ تعدادهم حسب احصائيات الاتحاد الوطني عام 2020م بلغ (570) أسرة وان حياتهم صعبة ويفتقرون إلى

الخدمات الاساسيه، كالمياه والصرف الصحي وأغلبهم عمال نظافة في المحافظة، وان نسبة 2% من اطفالهم يلتحقون بالمدارس لذا الأمية متفشيه فيه، وان الطالب منهم لا يصل الى الصفوف المتوسطة وينتقل لسوق العمل ، لمساعدة اسرته لتوفير لقمه العيش وهكذا هو الحال بالنسبة للإناث ايضا ،التسول والنظافة مهنتين دائمتين لهم ، وهكذا الحال هو بالنسبة لمحوى حزيز وحي الدجاج والذي يبلغ تعدادهم (140) اسره (45) اسره على التوالي ،اما في محوى عصر وهو تجمع اكثر حالا من ناحيه نوع السكن فهي من الطوب والاحجار حيث يبلغ تعدادهم (745) اسره وحال اطفالهم احسن حال وذلك بسبب قرب المدرسة لذا فان ما نسبته 40% من الاطفال يلتحقون في المدارس ولكنهم في تسرب دائم وخاصه اثناء الحرب فان الاوضاع المعيشية الصعبة للأسر المهمشة ، كانت سببا لتسرب الاطفال فيه فما نسبته 50% من الاطفال الملتحقين في المدارس تسربوا ما بين الاعوام 2018 و2020م. وبصوره كبيره ،ايضا ليتجهوا لسوق العمل لمساعده اسرهم لتوفير لقمه العيش كا عمال في النظافة وحائكي احذيه ،وايضا منهم التحق في الجيش ،وايضا الحال بمحوى ،عذبان والذين يبلغ تعدادهم (180) اسره لا يختلف كثير عن محوى عصر سوى ان البنات الملتحقات في المدارس اكثر من قريناتهن في التجمعات السابقة ،فإننا نجد طالبات قد اجتزنا المرحلة الثانوية وايضا الجامعية.

فوعي الأسرة بأهمية التعليم اكبر،في حين نجد تجمعات حي السنينة والذي اغلبيته نازحين من مدينه حرض ويبلغ تعدادهم(130) اسره ويتركزون في وادي البلس والخمسين وادي الحلى .اما اطفالهم فهم محرومين من الالتحاق في المدارس وبسبب عدم توفر وثائقهم المدرسية وايضا شهائد الميلاد لذا فهم أي الاطفال يمتهنون تجميع القوارير والخرده. في

حين الاسر المهمشة الاخرى والساكنين في وادي البلس كمستأجرين والذين يبلغ تعدادهم (160) أسرة، نجدهم يمتهنون الخرازة غالبية عظمى بينهما نجد اطفالهم يلتحقون المدارس ونجد ما نسبته من الاطفال 80% يواصلون تعليمهم للثانوية العامة فقط. وان ارتفاع تكاليف الدراسات الجامعية مرتفعة نجد ابناء هذه الاسر يتوقفون عن الدراسة كما ان اهتمام هذه الاسر بالتعليم يرجع الى سبب البيئة التي يعيشون فيها فهم يتأثرون بالمحيطين بهم من الفئات الاخرى، اما المهمشين في محوى مذبح واللذين يبلغ تعدادهم (340) أسرة وغالبيتهم مستأجرين (من محافظه الحديدة وحجه) نجد انهم يهتمون بتعليم ابنائهم في الصفوف الاولى ولكن يتسربون من الصفوف الوسطى (9- وما فوق) فهم يتجهون بعدها الى قطاع النظافة لمساعده اسرهم وايضا بناء اسره (الزواج)، وهكذا الحال بالنسبة بالإناث، وايضا محوى ملعب الشعب وحي مذبح نجد هناك ،فحاره الخرائب ومذبح والتي تبلغ تعدادهم (540) أسرة، فان ما نسبته من (40%) الاطفال في محوى الخرائب يتسربون من المدارس بسبب الظروف الاقتصادية وايضا قله وعي الأسرة وفهم يتجهون الى جمع القوارير والنفايات، والنظافة عموما، في حين حرمان الاطفال في محوى الازرقين البالغ تعدادهم (45) أسرة كليا فهم لا يهتمون بالدراسة ولا توجد مدراس قريبه منهم ، ويعتمدون في حياتهم على التسول، ويعيشون خارج المدينة.

اما حال التعليم في مدينه العمال بسعوان، نجد اهتمام كبير بتعليم الاناث في حين نجد عزوف بين الذكور وذلك لأسباب، ظروف الأسرة الصعبة، وهم ينقسمون الى عدد من الاصناف ففي حاره باب اليمن في نفس المدينة تكون نسبه تسرب الاطفال من التعليم اكبر لان التجمع الغالبية العظمة من نفس الفئه وتأتي بعدها حاره (45) وهم ينقسمون مع

ساكنين من غير ابناء الفئه نجد انهم تأثروا ايضا بالبيئة المحيطة من ناحيه الاهتمام بتعليم ابناؤهم الا انه ومنذ الحرب تسرب العديد من الطلاب من الصفوف (10 وما فوق) بسبب الاوضاع المعيشية الصعبة للأسرة واتجهوا اعمال النظافة وايضا الان الى الانخراط في القتال ما نسبته من 60% من الاطفال الذكور تسربوا من التعليم في حين حاره الكسارة والتي نجد ان الاهتمام في التعليم يبلغ 60% بين المهمشين وخاصة في الصفوف الاولى وتبدا في الانحسار عندما يبلغون الصفوف العليا ، وذلك لاسباب المعيشه وعدم قدره ارباب الاسر على تحمل تكاليف الدراسه ولانهم عمال نظافه ايضا ولا يوجد مصادردخل اخرى، واجمالا ان تعداد سكان مدينه العمال السكنيه (1850) أسرة في محتلف الحارات الثلاث ان مانسبته 65% من اجمالي الاطفال في سن الدراسه غير ملتحقين في سن التعليم. أي ان الأوضاع الاقتصاديه التي تمر بها البلاد اثؤت وبشكل كبيرعلى التعليم في اوساط الفئات المهمشة.

وفي دراسة نفذتها منظمة اليونيسيف بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، عن واقع التعليم بين المهمشين، وقد توصلت الدراسة إلى أن 814.2 فرد من أفراد الاسر بعمر 10 سنوات فأكثر، أفاد 68% أنهم غير قادرين على القراءة والكتابة منهم 61% ذكور و75% إناث. وبحسب الموقع الجغرافي فإن معدل الأمية في محافظة صنعاء أعلى بنسبة 12 نقطة مئوية عنه في أمانة العاصمة. أيضًا، نسبة الامية لدى الاناث في محافظة صنعاء أعلى بنسبة 9% عن الاناث في أمانة العاصمة.

وعمومًا تبلغ النسبة المئوية للاسر التي على رأسها شخص متعلم 29%من إجمالي الاسر، كما تقل احتمالية الامية لدى ربات الاسر بنسبة (22%) نقطة مئوية مقارنة بأرباب الاسر الذكور والشكل التالي يوضح ذلك.

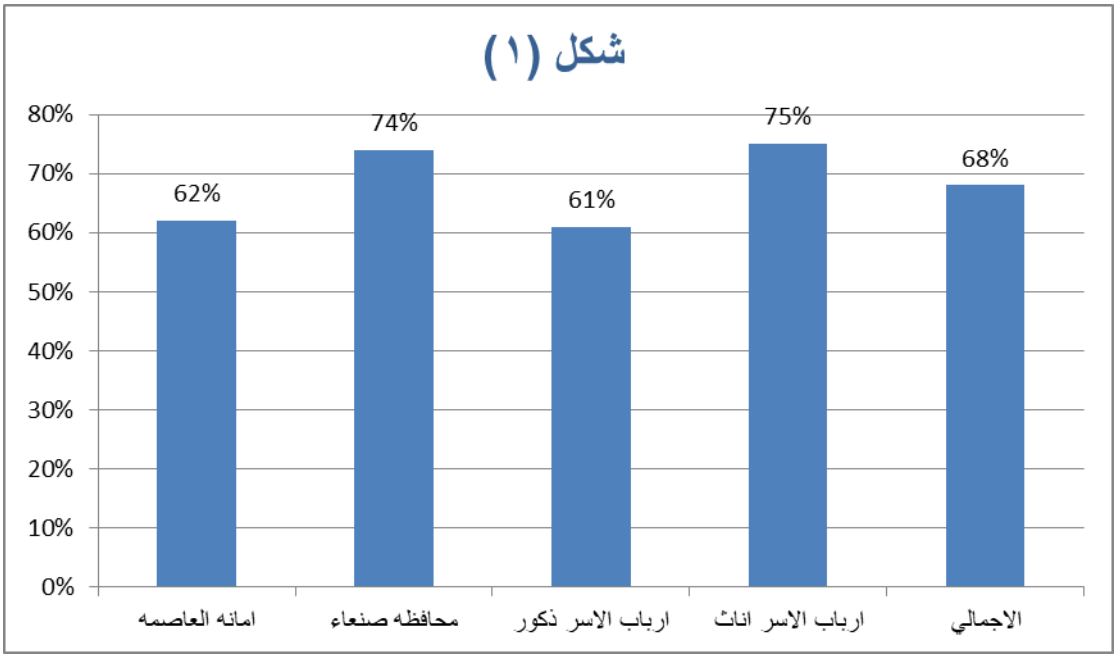

اجمالا 35% فقط من افراد الاسر الذين تتراوح اعمارهم بين 6–سنوات واكثر الذين سبقوا لهم الالتحاق يالمدارس (41% ذكور) و(29% اناث) وبحسب الموقع الجعرافي فان حصة الذين سبق ان التحقوا في المدارس في الامانة اعلى نسبة وذلك بواقع 12% نقطة مئوية عن نظرائهم في المحافظة، ايضا احتمالية عدم ذهاب الاناث مطلقا الى المدرسة في محافظة صنعاء اعلى بنسبة 16% مقارنه بالاناث في امانة العاصمة.

جدول حول من سبق من الأطفال بعمر 6- 14 سنة في الالتحاق بالمدرسة

الموقع الجغرافي / نوع فرد الاسره		ذكور		اناث		مجموع
امانه العاصمه	نعم	146	%48	157	%53	303	%51
	لا	156	%52	138	%47	294	%49
صنعاء	نعم	162	%45	105	%33	267	%40
	لا	193	%55	212	%67	405	%60
رب الاسره رجل	نعم	268	%47	226	%42	494	%45
	لا	301	%53	311	%58	612	%55
رب الأسرة امراه	نعم	40	%45	36	%48	76	%47
	لا	48	%55	39	%52	87	%53
الاجمالي	نعم	308	%47	262	%43	570	%45
	لا	349	%53	350	%57	699	%55

يشكل افراد الاسره الذين تبلغاعمارهم 15 سنه او اكثر ممن افادوا انهم سبق لن التحقوا بالمدرسه 29% مع تفاوت كبير بين الجنسين (38% ذكور و21% اناث). وبحسب الموقع الجغرافي فان نسبه من سبق لهم اللتحاق بالمدرسه في امانة العاصمة اعلى بمعدل 12% نقطه من سبق لهم الالتحاق في المحافظه صنعاء كما ان الاناث

وفي المحافظة اقل حظا بنسبه 14% عن مثيلاتهن في الامانه وبشكل عام في الالتحاق بالتعليم قياسا بمن اعمارهم 15 سنه فما فوق.

جدول للاشخاص من عمر 15 سنة وما فوق هل سبق ان ذهب الى المدرسه ؟

نوع فرد الاسره						
الموقع الجغرافي						
	ذكور		اناث		مجموع	
امانه العاصمه نعم	217	%43	156	%28	373	%35
لا	288	%57	398	%72	686	%65
صنعاء نعم	174	%32	84	%14	258	%23
لا	363	%68	515	%86	876	%77
الاجمالي نعم	391	%38	240	%21	631	%29
لا	651	%62	913	%79	1564	%71

بالنسبة لأولئك الذين افادوا بانه سبق لهم الالتحاق بالمدارس الأساسية والثانوية ملتحقين حاليا او التحقوا سابقا ذكرت الغالبية (91%) انهم التحقوا بالمرحلة الأساسية (40% في الصفوف 1–3) و33% في الصفوف 4–6) و18% في الصفوف 7–9) بينما افاد (9%) انهم درسواو يدرسوا المرحلة الثانوية (4%) في الصف اول ثانوي و3% في صف ثاني ثانوي و(2%) في الصف ثالث ثانوي).

المحور الثاني

واقع تعليم المعاقين

مفهوم الإعاقة:

إن المفهوم الحديث للإعاقة يتضمن النظر إليها من خلال المنظور الاجتماعي، الذي أكدت عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام (2006)، والذي ينطوي على الأمور الآتية:

1. استبدال مصطلح المعاقين بمصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة.
2. تحويل النظرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة من اعتبارهم كمواضيع للصدقة والعلاج الطبي الخيري والحماية الاجتماعية نحو النظر إليهم كأعضاء كاملي العضوية، مؤكدة على تعزيز وحماية وضمان التمتع الكامل بحقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم في المجتمع.
3. إن الإعاقة ليست بظاهرة بيولوجية محضة وليست بظاهرة اجتماعية خالصة، بل تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بحالة صحية ما وبين الحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين، وهذا يعني أن مفهوم "الإعاقة" ليس مفهوماً ثابتاً، بل قابلاً للتغير بين مجتمع وآخر وفقاً للبيئة السائدة فيه.
4. لا تعتبر "الإعاقة" حالة طبية بحد ذاتها، بمعنى أن الإعاقة ليست خللاً عضوياً يستدعي التدخلات الطبية للحد من آثاره السلبية على الأشخاص ذوي الإعاقة فحسب، بل يجب النظر إلى الإعاقة في سياقها الفردي والاجتماعي، والذي يستوجب التأهيل والمواءمة لكليهما، من خلال القضاء على الحواجز الموجودة في المواقف والبيئات – عوضاً عن معاملة الأشخاص المعوقين كمصدر لمشاكل ينبغي التغلب عليها – يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يسهموا كأعضاء نشطين في المجتمع وأن يتمتعوا بكامل حقوقهم.

5. لا تكمن مشكلة الإعاقة في الشخص نفسه، بل تكمن في المجتمع لأنه يضع العراقيل والحواجز والعقبات التي تعترض طريق الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل تبني بعض أفراد المجتمع لاتجاهات سلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، أو عدم إتاحة المرافق العامة لهم، ونتيجة لذلك يتم إقصاؤهم من المشاركة الفعلية والكاملة في الحياة الاجتماعية.

واستناداً لذلك، نجد أن التشريعات اليمنية لم تلتزم بالمفهوم الجديد للإعاقة والذي وضعته الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، فعلى الرغم من مصادقة اليمن على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري في نوفمبر (2008)، وقطعت اليمن بذلك على نفسها التزاماً باعتماد النهج القائم على الحقوق، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. إلا أننا نجد إنه غالباً ما يُنظر إلى الإعاقة في اليمن باعتبارها حالة مرضية ميؤوس منها.

حجم الإعاقة:

تفيد إحصاءات منظمة الصحة العالمية بوجود أكثر من مليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم في الوقت الراهن، وهو ما يساوي 15% تقريباً من السكان في العالم.

كما إن عدد الأفراد الذين يعانون من الإعاقة آخذ في التزايد لأسباب منها الزيادة العالمية في الحالات الصحية المزمنة، والعوامل البيئية، مثل حوادث الطرق، والكوارث الطبيعية، والصراعات المسلحة، والنظم الغذائية.

إن أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعنا اليمني لا يمكن تصنيفها إلا على أساس كونها مجرد تقديرات، إذ إن التباين في الإحصاءات التي أجريت كان كبيراً جداً، حيث بلغ عدد المعاقين في بعض الإحصاءات أقل من (مليون)، فيما تشير إحصائية أخرى إلى وجود حوالي (مليون وثمانمائة ألف) معاق، وبلغ العدد في إحصائية ثالثة حوالي (إثنين مليون) معاق، وكل هذه الإحصاءات مجرد أرقام تقريبية لا تعكس حجم الكارثة في اليمن، إذ إن انتشار الإعاقة في الأرياف حسب الإحصاءات تفوق أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية بحوالي أربعة أضعاف، وأغلب تلك الإعاقات لا يتم تسجيلها. وإذا سلمنا بواقعية تلك الإحصاءات أو قربها من الواقع، حينها لنا أن نتساءل ما

الإحصائية التي يمكن أن نتوقعها في وقتنا الحاضر في ظل الحرب الذي تشهدها اليمن، والتي سببت العديد من الإعاقات بشكل عام، والإعاقات الجسدية على وجه الخصوص.

وبحسب الإحصائية الأخيرة للاتحاد الوطني لجمعيات ومنظمات المعاقين اليمنيين والذي يضم (300) منظمة ومؤسسة منتشرة في جميع محافظات الجمهورية والتي تشير إلى أن نسبة المعاقين تبلغ 15% من إجمالي عدد سكان الجمهورية حيث يصل إجماليهم إلى (3,700,000) ثلاثة مليون وسبعمائة ألف معاق ومعاقة يمثلون (المعاقين حركياً، الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقة الذهنية واضطراب التوحد، والإعاقات المزدوجة).

ويذكر تقرير نشره موقع (دويتشه فيله) أن الحرب الدائرة حاليا في اليمن خلفت نحو 92 ألف معاق، وأن الحروب والصراعات التي شهدها هذا البلد في السنوات الماضية تسببت في ارتفاع أعداد المعاقين، استنادا إلى ما وصفها بتقديرات متواضعة، إلى ما يزيد عن 3ملايين و700 ألف معاق.

الإطار التشريعي لحقوق المعاقين في التعليم:

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في إطارها، العديد من التشريعات الدولية الخاصة والرامية إلى تمكين المعاقين من التمتع بنفس الحقوق المتاحة لغيرهم من البشر، والقيام بالواجبات التي تتناسب مع أوضاعهم الخاصة، وقد كانت تلك التشريعات سببا في صدور كثير من التشريعات القُطرية في كثير من بلدان العالم ومنها اليمن ويُعد التأهيل والتدريب، ثم التشغيل في مقدمة تلك الحقوق بالنظر إلى

أنهما يشكلان أساساً موضوعيا للحصول على الحقوق الطبيعية الأخرى بوصفهم أعضاء في المجتمعات الإنسانية. ومن أهم تلك التشريعات ما يلي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عام 1948م.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة عام 1966م.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية الصادرة عام 1966م.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، الصادرة عام1979م.
- إعلان الحق في التنمية الصادر عام 1986م.

وبالنسبة للتشريعات اليمنية المتعلقة بذوي الإعاقة فقد تضمنت معظم الحقوق الواردة في التشريعات الدولية الخاصة، ويمكن القول أن بعض حقوق هذه الفئة في التشريعات اليمنية قد وردت بشكلٍ واضح وكثير منها ورد بشكل ضمني من خلال المهام المحددة لمختلف أجهزة الدولة ذات العلاقة في القرار الجمهوري رقم 5 لعام 1991 وفي غيره من التشريعات، والتي أكدت جميعها على أن الدولة تكفل للمعاق حق التمتع بحياة كريمة، ورعاية اجتماعية وصحية ونفسية خاصة تمكنه من الاعتماد على نفسه والاندماج في المجتمع، والحق في الحصول على خدمات التأهيل المختلفة (الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية) والحصول على الأجهزة التعويضية اللازمة، وغيرها من الخدمات بصورة مجانية.

كما أكد قانون التعليم العام رقم 45 لسنة 1992 أن التربية الخاصة نوع من أنواع التعليم الذي يقدم لسبب خاص ويستهدف المعوقين. ومن هذا المنطلق أولت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي هذه الفئات اهتماماً خاصاً إيماناً منها بحقها في الحصول على فرص متكافئة في التعليم. وتمثلت أهم التدابير المنفذة بهذا الخصوص خلال الأعوام 2003-2007 بما يلي:

- الأخذ في الاعتبار احتياجات المعاقين عند تخطيط المباني الدراسية.
- إنشاء قاعدة بيانات للمدارس العاملة مع أطفال هذه الفئة والكوادر العاملة فيها والأطفال المستهدفين.
- تحليل البيانات لمعرفة أسباب التسرب من التعليم.
- التنسيق مع عدد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال بخصوص تكييف المناهج الدراسية بما يتناسب مع احتياجات وقدرات هذه الفئات وبما يحقق أهداف التعليم.
- وضع آليات شراكة وتنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، من خلال إصدار تراخيص إنشاء مراكز رعاية ذوي الإعاقة، وتقييم واعتماد المناهج الخاصة بتلك المراكز.

وإن أردنا إيصال ما تضمنته القوانين كافةً إلى جميع فئة ذوي الإعاقة فإن التعليم هو الوسيلة، والهدف لجعل هذه الفئات قادرة على فهم حقوقها والمطالبة بها عن وعي وإدراك.

وفي هذا السياق يُشير تقرير أصدره في عام 1991 مقرر الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والإعاقة أن واحدا على الأقل من بين كل عشرة أشخاص في معظم البلدان مصاب بعاهة جسدية أو إدراكية أو حسية (أصم/أعمى). ونسبة 10 في المائة يقابلها حوالي 50–55 مليون طفل في سن الانتظام في المرحلة الابتدائية في البلدان النامية، وأن أقل من 5 في المائة منهم يحققون هدف التعليم للجميع وهو إتمام المرحلة الابتدائية.

لذلك فإن الحل لمُشكلة ذوي الإعاقة تتمثل في دمجهم بمجتمعهم، والتعليم هو الأسلوب أو الوسيلة الأفضلين من الأساليب، والوسائل الأخرى، لأن التعليم يمكن المعاق من الاختلاط مع أقرانه، ويمنحه الثقة بنفسه، وغيره. لاسيما إذا ما وفرت له الأدوات والوسائل التعليمية الخاصة التي تُمكنه من التفاعل والأداء الجيدين مع أساتذته وزملائه.

ولقد ظهر مفهوم الدمج للمعاقين في عام (1981) من خلال الشعار العام الدولي للمعاقين "**المساواة والمشاركة الكاملة**" بمعنى أن الحياة الطبيعية للمعاقين حق لهم وهذه

الحياة لا تتحقق إلا عن طريق دمج هذه الفئة في المجتمع بواسطة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهم كغيرهم من المواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات شأنهم في ذلك شأن أي مواطن.

إن مفهوم الدمج هو في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حقوق الإنسان التي تنادي بعدم التمييز أو العزل نتيجة لإصابة الفرد بإعاقة معينة، وتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها المعاقين في البيئة العادية التي يحصل فيها أقرانهم العاديين على نفس هذه الخدمات، مع العمل على عدم عزلهم في أماكن منفصلة خاصة بهم، كما اتجهت الجهود إلى تطبيق الدمج الشامل الذي يشير إلى مجموعة الإجراءات والممارسات التي تزيد من فرصة المعاق للمشاركة في الحياة الطبيعية في المجتمع.

وفي ذات السياق أكد تقرير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان إن التعليم هو حق من حقوق الإنسان في حد ذاته وأداة لا غنى عنها لإعمال العديد من الحقوق الأخرى، سواء كانت مدنية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وإن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون على نحو غير متناسب من وطأة الإقصاء التعليمي وهم الأقل اندماجاً في النظام التعليمي الوطني.

وأضاف التقرير أن الأفراد ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم يواجهون حواجز تحول دون حصولهم على التعليم على قدم المساواة مع الآخرين، بما في ذلك عدم إتاحة التعليم لهم بلغة الأم؛ وعدم كفاية المدارس والمعلمين المؤهلين في المناطق التي يعيشون فيها؛ والتكاليف الباهظة لرسوم المدارس، وهو ما يؤثر فيهم تأثيراً سلبياً لكونهم من الفئات الأكثر فقراً؛ والأكثر احتياجاً للخدمات التعليمية.

ويتيح التعليم سبيلاً للتمتع الكامل بتشكيلة عريضة من الحقوق الأخرى التي بدونها يظل الأفراد والمجتمعات يعانون من فقر اقتصادي واجتماعي وثقافي. وعدم إتاحة فرص الحصول على التعليم كفيل بإطالة أمد دورة الفقر التي غالباً ما تعاني منها طوائف الأقليات التي تتعرض للتمييز والإقصاء أشد المعاناة.

ولحماية حق أولئك الذي تعرضوا تاريخياً لتمييز منهجي في التعليم حماية كاملة، لا بد من تجاوز مسائل الوصول إلى التعليم من الناحية المادية أو الاقتصادي ة والتركيز على الهدف النهائي لإتاحة فرص متساوية في التعليم النوعي لتحقيق نتائج متكافئة. فالتفاوت في النتائج التعليمية على أساس الاعتبارات العرقية أو الأثنية أو الدينية ينبغي أن يُعدّ دليل على التمييز بما يجعل مسؤولية الدولة عن تعزيز وحماية هذه الحقوق في المحك. ويحث برنامج عمل دربان الدول "على أن تضمن حصول الجميع على التعليم، بموجب القانون وفي الممارسة العملية، وأن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير قانونية أو أية تدابير أخرى تفضي إلى فرض أي شكل من أشكال الفصل العنصري فيما يتصل بالحصول على التعليم في المدارس.

واستناداً لذلك، فإن من حق المعاق أن يأخذ فرصته في المجال التعليمي ويجب وضع البرامج التعليمية والتدريبية حسب مستوي الإعاقة لدي الأطفال، كما يجب على المعلم أن يتجنب العقاب والتأنيب للطفل وتعزيز كل عمل يؤديه بنجاح، وتجنب المواقف التي يفشل فيها حتى لا ينتابه اليأس ويفقد الثقة بالنفس. حيث أن التعليم لجميع الأفراد المعاقين حسب قانون المعاقين سنة 1975 ويجب أن يتلقى الأطفال المعوقون تعليمهم داخل أجهزة التعليم العادية. وهذا الأمر يستوجب بالنسبة إلى بعض الأطفال إجراء تعديل ملموس في البرنامج التعليمي، وإنشاء بعض الخدمات المساندة الضرورية، فالمجتمع مسؤول عن تعديل أجهزته التعليمية بحيث تتيح التعليم الشامل للأطفال المعوقين مثل غيرهم من الأطفال الآخرين.

وعلى الرغم من ذلك إلا أننا نرى الواقع يناقض هذا، حتى إن كان هذا الواقع يسهل لهم حق التعليم إلا أنه يعود فيعرض عليهم بعض الخصوصيات في هذا المجال فبعضهم في مدارس خاصة بهم ويعزلهم عنه، فالمكفوفون يوضعون في مدارس خاصة بهم يعلمونهم القراءة والكتابة وبعض الحرف البسيطة فقط، ولكن لا يأخذون برأيهم حول تعلمها وما هو

التدريب الذي يناسبهم ويناسب ميولهم. فنجدهم بعد تخرجهم قلقين لا يعرفون من أمور المجتمع الذي يعيشون فيه.

وفي ظل ارتفاع معدلات الإعاقة بسبب النمو السكاني السريع وارتفاع نسبة الفقر وتفشي الأمية وسوء التغذية، فقد سعت الجمهورية اليمنية إلى الاهتمام بذوي الإعاقة عن طريق إصدار العديد من التشريعات التي تكفل حقوقهم وتحقق تكافؤ الفرص منها القرار الجمهوري بشأن إنشاء وتشكيل اللجنة الوطنية لرعاية وتأهيل ذوي الإعاقة ومشروع صندوق رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة الذي سيسهم في تنسيق وتكامل الجهود الوطنية والدولية وتحسين أوضاع ذوي الإعاقة ووصول خدمات الرعاية والتأهيل والتشغيل إلى عمق الريف اليمني والصحراء.

وقد بدأت تجربة التأهيل المرتكز على الأسرة والمجتمع في اليمن عام 1992 بتوقيع اتفاقية بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمة السويدية لحماية الطلاب، كما تم توقيع اتفاقية أخرى بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 ومن واقع هاتين الاتفاقيتين تم تنفيذ البرنامج في سبع مناطق جبلية خدمت 438 طالبا وطالبة وساعدت أسرهم على اكتساب المهارات للتعامل معهم، كما أهلتهم صحياً وتربوياً وعملياً بالإضافة إلى تدريب المدرسين والمتطوعين.

وبالرغم من أن التجربة مازالت محدودة بالنظر إلى حجم مشكلة الإعاقة في اليمن إلا أنها ساهمت في تغيير نظرة المجتمع إلى المعاق وحفزت الأهالي على القيام بمبادرات فردية ذاتية لتوفير التمويل اللازم لاستمرارية نجاح برامج التأهيل المرتكز على المجتمع، كما ساهمت في إدماج ذوي الإعاقة في المدارس العادية وحسب قدراتهم وفي توفير فرص التعليم والتدريب لأسر ذوي الإعاقة.

وقد أدركت اليمن خطورة مشكلة الإعاقة وأن الحرمان الذي تتعرض له هذه الشريحة الاجتماعية ناتج في الأساس عن وجود كثير من الحواجز المادية والاجتماعية التي تحول بين المعاقين وبين الوصول إلى الخدمات المتاحة في البيئة الطبيعية لغيرهم من الموطنين

غير المعاقين، ولما يترتب على استمرار وجود هذه الحواجز من تأثيرات سلبية على حقوق المعاقين وفقاً لدستور الجمهورية اليمنية الذي يكفل مبدأ تكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات لجميع الموطنين دون أي تمييز أيا كان شكله، وما يلحقه تراكم التأثيرات السلبية لاستمرار ارتفاع معدلات الحرمان بين الأشخاص ذوي الإعاقة من ضرر بالغ بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، فقد أصدرت عدد من التشريعات الوطنية الرامية إلى الحد من معدلات الإعاقة بين أفراد المجتمع اليمني، وإلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التغلب على تلك الحواجز والتمتع بحقوقهم الطبيعية كأعضاء في المجتمع اليمني من جهة والقيام بواجباتهم نحو المجتمع من جهة أخرى وخاصةً منذ بداية عام 1991م ونشير في ما يلي إلى أبرز تلك التشريعات بحسب تسلسها الزمني كالآتي:

1. القرار الجمهوري رقم (5) لعام 1991 م بشأن إنشاء وتشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين وتحديد مهامها واختصاصها.
2. القرار الجمهوري رقم (6) لعام 1991م بشأن إنشاء صندوق رعاية المعاقين.
3. القانون (61) لعام 1999م بشأن رعاية وتأهيل المعافين.
4. القانون (2) لعام 2002م بشأن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.

وعلى الرغم من وجود تلك القوانين، إلا معاناة الطلبة المعوقين لا زالت مستمرة، حيث يواجهون مشاكل عدة من قبيل: المعاناة الشديدة في الوصول إلى المدارس، بسبب نظام المواصلات الذي لا يراعي ذوي الإعاقة الحركية باحتياجاتهم، ووجود العوائق الهندسية التي تمنعهم من الدخول إلى المنشآت التعليمة، واستعمالها بسهولة، كما يعاني هؤلاء من معاملة زملائهم الطلبة العاديين لهم التي بالغالب ما تتسم بالتهميش والنظرة الدونية، ما يدفع كثيرا منهم إلى التسرب من التعليم.

كما نلاحظ تقصير القائمين على المؤسسات التعليمية، في القيام بدورهم تجاه المعاقين بالشكل اللازم، في تهيئة المدارس العامة لتناسب الوضع الخاص للمعاق على

الرغم من وجود بعض الحالات النادرة في بعض المدارس والتي لا تتواجد سوى في بعض مدارس أمانة العاصمة صنعاء دون غيرها من المدن الأخرى، وكذلك انعدام هذه الخدمة في المدارس الريفية.

ففي حين أننا لا نقلل مما تقوم به مؤسسات الدولة ممثلة برئاسة الوزراء ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وبصندوق رعاية وتأهيل المعاقين في تحقيق هذه المعادلة في بعض المدارس بأمانة العاصمة فإننا نؤكد على ضرورة تطبيق ذلك على مختلف المحافظات والمديريات الريفية، فالجميع يعلم الحالة المادية الصعبة التي يعيشها أبناء المناطق الريفية، من الوضع الاقتصادي الصعب والحالة المادية التي لا تسمح لهم بالتنقل والوصول إلى المدارس في عواصم المحافظات من أجل تلقي التعليم، خاصة مع ضعف الرعاية التي يلقاها المعاق وأسرته خاصة في المناطق الريفية، على الرغم من أنه متاح للمعاقين الدراسة في المدارس الحكومية، وأن هناك تسهيلات للراغبين في الدراسة في المدارس العادية الخاصة ولكن في الظروف الحالية لا تتوفر هذه الخدمة المالية للتسهيل بسبب ضعف الإمكانيات.

مشكلات المعاقين:

يواجه الأفراد المعاقين نفس المشكلات والصعوبات الاجتماعية والانفعالية التي يواجها الأفراد غير المعاقين من نفس العمر، إضافة إلى ذلك فإن هؤلاء الأفراد يواجهون مشكلات أخرى بسبب إعاقتهم وما يرتبط بها من اتجاهات الآباء والأقران والأشخاص الآخرين المهمين في حياتهم، ولكن البحوث العلمية بينت عدم وجود نمط شخصية أو سيكولوجية محددة ترتبط بأي إعاقة من الإعاقات، ومن أهم مشكلات المعاقين ما يلي:

(1) المشكلات النفسية:

إن المشكلات التي يعاني منها ذوي الاحتياجات الخاصة بدنيا تميل إلى أن تكون مشكلات نفسية واجتماعية بقدر ما هي مشكلات بدنية وأن عملية التأهيل واستخدام الأجهزة

التعويضية تدعم من السلوك الإيجابي لمعوقون بدنيا، وتخفف من المشكلات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها ذوي الاحتياجات الخاصة، ويعاني المعاق من عديد الآثار النفسية أهمها التالي:

- الشعور بالنقص والإحساس بالدونية.
- الانطوائية لما لها من آثار سيئة على التكيف والتوافق.
- العجز الخلقي وأثره على شخصية المصاب بالشلل.
- عدم القدرة على الاعتماد على النفس، والاتكالية، وعدم القدرة على القيادة والرغبة الدائمة في الاعتماد على الأخرين، جميعها لها علاقة بسوء التكيف.
- ضعف الشعور بالانتماء مما يجعل المعوق في حالة عدم توافق مع المجتمع.
- عدم الشعور بالأمن والخوف من المستقبل.
- صعوبة تكوين علاقات بالأخرى ن وتجنب المحيطين لانعدام الثقة بالنفس والتي تجعل المعاق يشعر بأنه أقل مرتبة من الأشخاص العادين.
- في حالة تأثير المرض على المخ فإنه يؤثر على الأداء العقلي، وبالتالي يؤدي إلى قابلية المريض للتهيج والإثارة وضعف القدرة على التركيز.
- الشعور بالعجز نتيجة القيود التي يفرضها المرض.
- الشعور بالتوتر الداخلي والتعاسة وعدم الاتزان الانفعالي نتيجة سيطرة الإعاقة
- الاستعطاف ومحاولة جذب الانتباه بالأساليب المختلفة.

(2) المشكلات الاجتماعية:

أ. **مشكلات ضعف أو تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية:** إن انهيار شبكة العلاقات ستجعل المعاق عاجزاً عن التوافق مع نفسه أو التكيف مع مجتمعه ولن يتحقق التوافق

النفسي الاجتماعي للمعوق، إلا إذا توفرت له شبكة قوية من العلاقات الاجتماعية والانفعالية مع بيئته الأسرية والمجتمعية، لذلك يحتاج إلى العديد من الخدمات المختلفة.

ب. **مشكلات عدم الانتماء:** شعور المعاق بالانتماء إلى الجماعات التي يتفاعل معها في حياته اليومية من حاجاته النفسية والاجتماعية مثل انتمائه لجماعة الأسرة وأفراده أو ما تحققه من دفأ عاطفي وأمن اجتماعي أو انتمائه إلى جماعة الأصدقاء تشبع له الحاجة إلى تقبل الجماعة وتساعده على إشباع حاجاته لتكوين علاقات اجتماعية مع أصدقائه، وكذلك الحاجة للانتماء إلى الجماعة المهنية التي تحقق له الأمن المادي والاعتماد على النفس، وتعتبر العلاقات الودية مهمة في حياة المعاق لأنها تخفف من قلقه ومخاوفه وتدعم ذاته، وتحقق له أمنه المادي والاجتماعي والنفسي. أما إذا وجد المعاق نفسه منعزِلًا محرومًا من دفء الانتماء والأمن فإنه يصاب باليأس والضيق والقلق والألم وتضاف هذه المعاناة إلى إعاقته وعجزه فيصبح يائسًا ناقمًا على كل منحوله في مجتمعه، مما يؤدي به إلى عدم التوافق المجتمعي.

ج. **مشكلات العمل:** تؤدي الإعاقة إلى ترك المعوق لعمله أو تغيير دوره إلى ما يتناسب مع وضعه الجديد، فضلاً عن المشكلات التي ستترتب على الإعاقة في علاقاته برؤسائه وزملائه ومشكلات أمنه وسلامته.

د. **المشكلات الترويحية:** تؤثر الإعاقة على قدرة ذوي الإعاقة على الاستمتاع بوقت فراغه لأن الفعاليات المختلفة التي يجب أن يقوم بها قد تتطلب منه طاقات خاصة لا توجد عنده، مما يجعله يشعر بالخجل والنقص قد يؤدي به الابتعاد عن الآخرين.

هـ. **مشكلات الأصدقاء:** تحتل جماعة الرفقاء والأصدقاء أهمية قصوى في حياة المعوق وشعوره بعدم النِّدية مع الأخرين، وهذا قد يؤدي إلى الانعزال والانطواء وقد يلجأ بعض المعوّقين إلى التصادم مع الأصدقاء الجدد وإضرارهم، وربما يستعبد المعاق أن يقوم أي

صديق بفعل أي شيء لإشباع الحاجة لذا يرتبط أحيانا بجماعات متطرفة كملاذ من هجرة الناس الأخرين.

احتياجات المعاقين:

إن المعاق معرض للإحباط في تلبية حاجاته، وهذا العجز ينتج عنه بالتأكيد مشكلات تهدد المعوق في حاضره ومستقبله، وتؤدي إلى اضطراب قدراته، ولهذا تلعب الخدمة الاجتماعية دورا كبيرا في عملية إشباع هذه الحاجيات، وهذا يتضح من خلال برامج الرعاية الاجتماعية للمعوقين عن طريق برامج منظمة وهادفة ويمكن إنجاز هذه الخدمات فيما يلي:

1- الخدمات الوقائية:

وهي مجموعة من الخدمات التي تعمل على الحد من تفاقم مشكلة الإعاقة بمختلف جوانبها، وذلك بالحد من مصادرها ومسبباتها، والعمل على محاربة هذه المسببات، وباعتبار أن الوقاية خير من العلاج، فتتمحور هذه الخدمات الوقائية في مجموعة من التشريعات واللوائح والقوانين التي يجب على الدول أن تسنها من أجل حماية أفراد المجتمع من أخطار الصناعة، وحوادث المرور، كذلك يجب على الدول أن تقوم بإجراءات تدعيم الصحة التي تعتبر إجراءات غير مباشرة وتتمثل في:

- التوعية بأساليب التغذية السليمة.
- حماية ورعاية الحوامل.
- حماية أطفال المجتمع من الأمراض، وذلك بالتطعيم المنظم وفي مواعيده.
- الاكتشاف المبكر للأمراض وعلاجها للوقاية من عجز ينتج عنها.

2- خدمات الحصر والتسجيل:

إن خدمات الحصر والتسجيل، تساعد الدولة على تحديد حجم مشكلة المعوقين من جانب، والتخطيط لمواجهتها من جانب آخر، ويقوم بهذه العملية مجموعة من الخبراء والمختصين

في هذا المجال، وتكمن أهميتها في الاكتشاف المبكر لحالات الإعاقة وتحويلها في الوقت المناسب إلى الجهات الطبية والتأهيلية المختصة.

3- الخدمات الطبية والصحية:

ويقصد بها الإشراف الصحي العام على المعوقين ويكون هذا الإشراف بالتتبع والاستمرارية، ومن أجل علاج العاهة بتوفير الأجهزة التعويضية اللازمة لذلك، مثل الأطراف الاصطناعية، وتوفير العلاج الطبي، والتركيز عليه، لأنه ذو فائدة كبيرة للمعوق الحركي لعلاج عاهته مثل الشلل وأيضا علاج الأمراض التي قد يتعرض لها المعوق.

4-الخدمات النفسية:

المعوق بحاجة إلى خدمات نفسية، لأنه عرضة لاضطرابات نفسية مهما كانت قوة بنائه النفسي، لأنه نادرا ما ينجح المعوق بنفسه في استعادة تكيفه مع بيئته باكتشاف الإمكانات الباقية لديه، ولذا فإن الخدمات النفسية المقدمة للمعوق تساعده على اكتشاف ما تبقى لديه من إمكانات وتغيير نظرته النفسية، لاستعادة ثقته في ذاته وإعادة توازنه الانفعالي حتى يمكنه الاستفادة من إمكانياته المتاحة، ولا ينجح الأخصائي النفسي في ذلك إلا بعد دراسة دقيقة لشخصية المعوق وسلوكياته ومدى تأثير الإعاقة فيهما، وقياس مستوى ذكائه واستعداداته العقلية والنفسية للاستفادة من برامج الرعاية التي سوف يتلقاها.

5- الخدمات الاجتماعية:

الأخصائي الاجتماعي يقوم بدراسة كل ما يتعلق بالظروف الاجتماعية للمعوق، سواء كانت ظروف بيئية أو أسرية أو مهنية أو تاريخية، وذلك باستخدام الأساليب المهنية للخدمة الاجتماعية، لمساعدته كي يتغلب على المشكلات التي تواجهه أو تواجه أسرته وتقوم باستغلال كل إمكانيات المؤسسة لمساعدة المعوق على التكيف الحسن مع بيئته الجديدة (المؤسسة)،وترسيخ العادات الاجتماعية والخلقية السوية في المعوق من خلال البرامج

الاجتماعية التي يشترك فيها سواء كانت على مستوى الفرد أو الجماعة أو مجتمع المؤسسة التأهيلية، فضلا عن اعتنائها بالمؤتمرات والندوات والبحوث العلمية وذلك لتوعية الجماهير بأساليب علاج مشكلات المعوقين وتحسين اتجاهاتهم نحو هذه الفئة.

6-الخدمات التعليمية:

وتتمثل في توفير أقسام خاصة بالمعوقين مدمجة في المؤسسات التعليمية الخاصة بالعاديين، أو إذا أمكن توفير مؤسسات تعليمية خاصة بهم ومدرسين متخصصين في تعليمهم وفقا لنوع العاهة، مع مراعاة تكييف مناهج وطرق التدريس مع إمكانيات وقدرات المعوقين وطبيعة الإعاقة.

7- الخدمات المهنية:

وتتمثل في تأهيل المعوقين مهنيا، أي تدريبهم على مهن معينة تناسب إعاقتهم من خلال برامج يشرف عليها فريق من المختصين في عملية التأهيل المهني، ويهدف هذا التأهيل إلى: "إعداد المعوق للعمل الملائم له، في حدود ما تبقى له من قدرات بقصد مساعدته على تحسين أحواله المادية والنفسية".

وتتمثل هذه الخدمات أيضا في توفير فرص العمل لهؤلاء المعوقين الذين تم تأهيلهم مهنيا، وذلك بإنشاء مصانع محمية من المنافسة لفئات المعوقين الذين يتعذر إجادة عمل لهم مع الأسوياء، وسن تشريعات في محيط تشغيل المعوقين القادرين على العمل مع الأسوياء.

سياسة الدمج الاجتماعي للمعاق:

ظهرت فكرة الدمج الشامل مع بدايات التسعينات من القرن الميلادي المنصرم، وزاد الاهتمام بها عندما جعلها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أحد المحاور الرئيسية في حملته الانتخابية، وهي تعتمد في جوهرها على وضع المعاقين بمختلف فئاتهم في الصفوف العادية مع وجود دعم مناسب وخدمات مساعدة تقدم عند الحاجة مع مناهج تعليمية تقدم

في البيئات الأخرى وفقاً للأهداف التعليمية والسلوكية الموجودة في الخطة التربوية الفردية للتلميذ.

وهو مصطلح يشير إلى تدريس الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في البيئات التربوية الأقل تقيداً وهي عادة ما تكون المدرسة العادية وذلك من خلال البدائل التالية الصف الخاص، أو غرفة المصادر، أو الصف العادي لجزء من الوقت، أو الصف العادي لجزء من الوقت، أو الصف العادي طوال الوقت. بمعنى أن مفهوم الدمج يؤكد على أهمية تلبية حاجات الطالب الفردية من قبل معلم التربية الخاصة أو غيره من المتخصصين خارج إطار الصف العادي عادة، ودون أن يكون هناك لمعلم الصف العادي د ور مباشر في تعليم ذلك الطالب، ويستمر الطالب في تلقي الخدمة على هذا النحو حتى يتخلص من مشاكله الأكاديمية أو حتى يكتسب المهارات المطلوبة وبعد ذلك تتم إعادته إلى الصف العادي، وبمعنى آخر يركز الدمج العادي على تقديم الدعم للط لاب ذوي الحاجات الخاصة في إطار خارج نظام الصف العادي أو ما يسمى (Pull out programs) وهو يهدف إلى تغير أداء الطالب ليصبح أكثر ملائمة لنظام التعليم في الصف العادي.

ويقصد بالإدماج: "العملية التي يستطيع الفرد من خلالها أن يتكيف مع بيئته الاجتماعية التي يعيش فيها، وذلك بالالتزام بقواعدها ونظمها، وهذا بتعلم وإدخال كل أشكال السلوك وطرق التفكير واستيعاب ثقافة مجتمعه لتكون جزء من شخصيته".

نفهم من خلال هذا التعريف، بأن الإدماج الاجتماعي هو عملية مماثلة لعملية التنشئة الاجتماعية، هذه الأخيرة تتضمن عمليات التعليم والتعلم، التربية، التدريب الإعداد والتكوين والتطبيع، والتي من خلالها يتمكن الفرد، من إدخال ثقافة مجتمعه بما تحمله من عناصر متعددة، ويتحول بذلك من مجرد كائن بيولوجي، إلى كائن اجتماعي ويعني بأن الإدماج الاجتماعي هو تطبيع اجتماعي.

وهنا تأكيد على أهمية دمج الأفراد ذوي الحاجات الخاصة مع الأفراد العاديين من أجل تمكينهم من التفاعل الاجتماعي الايجابي، لكي يكتسبوا أنماط السلوك المرغوبة، ولكي يحققوا ذواتهم وتتحسن صورة الذات لديهم، ونظرة الآخرين لهم، وكل ذلك يكون سواء داخل المؤسسة أو خارجها، في الأسرة والمجتمع ككل.

أنواع الدمج الاجتماعي للمعاق:

بعد التطورات العلمية والتكنولوجية التي شهدتها البشرية في مجال التأهيل وإزالة الحواجز التي تحول بين المعاقين وبين عملية تعلم وممارسة الأدوار الاجتماعية والاقتصادية، اصبح من الثابت أن حالات الإعاقة العضوية الوظيفية – باستثناء حالات نادرة – لم تعد مشكلة بحد ذاتها بعد أن توفرت للمعاقين الامكانات اللازمة للتعويض عن القدرات الوظيفية المفقودة، وتنمية واستثمار القدرات المتوفرة لديهم على النحو الأمثل من خلال برامج وخدمات التأهيل والتشغيل كأساس لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أسوة بغيرهم من الناس الأخرين، بل تكمن المشكلة في غياب أو انخفاض مستوى الوعي الرسمي والشعبي بقدرات واحتياجات المعاقين والجدوى من التأهيل في كافة المجالات المتصلة بالحياة الاجتماعية، وهذا ما هو سائد في معظم المجتمعات النامية إن لم يكن فيها جميعاً، ويبدو ذلك من خلال حرمان الغالبية الساحقة من المعاقين من فرص التأهيل والتشغيل، وما يترتب عليه من آثار ونتائج اجتماعية واقتصادية على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات، ولعل التعريفات بقدرات واحتياجات المعاقين والجدوى من تأهيلهم وتشغيلهم يعد الركيزة الأساسية لرسم وتنفيذ السياسات اللازمة للحد من هذا الحرمان وما يترتب عليه من نتائج، وهناك كثير من الامثلة التي تبرهن على قدرة كثير من المعاقين على القيام ببعض الأعمال التي قد لا يتمكن من القيام بها كثير من الأشخاص غير المعاقين. وهناك عدة أشكال للدمج الاجتماعي للمعاق أهمها ما يلي:

1-الدمج الاجتماعي:

ظهر مفهوم الدمج الاجتماعي للأفراد غير العاديين نتيجة للاتجاهات الإيجابية التي رافقت عملية الدمج الأكاديمي، ونتيجة للاتجاهات الاجتماعية الإيجابية نحو الأفراد غير العاديين، ويقصد بالدمج الاجتماعي دمج الأفراد غير العاديين في الحياة الاجتماعية العادية، وتبدو عملية الدمج هذه في مظهرين رئيسيين الأول: هو الدمج في مجال العمل وتوفير الفرص المهنية المناسبة للأفراد غير العاديين للعمل كأفراد منتجين في المجتمع وقبول ذلك اجتماعياً، ويعرف هذا المفهوم باسم الدمج في مجال العمل، أما المظهر الثاني لهذا المفهوم فيبدو في دمج الأفراد غير العاديين في الحياة الاجتماعية العادية مع الأفراد العاديين وهو ما يسمى بالدمج في مجال السكن والإقامة، وخاصة بعد تأهيل الأفراد غير العاديين مهنياً واجتماعياً للعيش بشكل مستقل في الأحياء السكنية والتجمعات السكنية العادية، وتقبل ذلك لدى الأفراد العاديين، مما يعمل على تحقيق هذا المفهوم بشكل علمي ويحقق الأهداف المتوخاة من هذا المفهوم.

ويقصد به التحاق الأطفال المعوقين بالصفوف العامة بالأنشطة المدرسية المختلفة: كالرحلات والأنشطة الرياضية وحصص الفنون والموسيقى، والأنشطة الاجتماعية الأخرى، ويعد هذا الشكل أبسط أشكال الدمج، حيث لا يشارك الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة نظيره في الدراسة داخل الفصول الدراسية، وإنما يقتصر على دمجه في الأنشطة التربوية غير الأكاديمية المختلفة كحصص التربية الرياضية، والتربية الفنية، وأوقات الفسح، والجماعات المدرسية والرحلات والمعسكرات... وغيرها. ويتم ذلك الإدماج عن طريق المؤسسات (عائلة، منشأة، مدرسة، مؤسسة خاصة، ... الخ) التي لها طرقها الخاصة لتوحيد مجموع الأفراد ودمجهم في الحياة الاجتماعية وذلك بتوزيع السلطة، والأدوار والوظائف بالتضامن وأنماط المشاركة، بحيث يندمجون مع أعمالهم في تضامن عام.

2-الدمج الأكاديمي (التعليمي):

ظهرت العديد من التعريفات لمفهوم الدمج الأكاديمي وأشكاله إذ يعرف لينج وزملاءه (1981) على أنه مفهوم يتضمن مساعدة الأطفال المعوقين على التعايش مع الأطفال العاديين في الصف العادي، في حين يعرف مجلس الأطفال غير العاديين (CEC) الدمج الاكاديمي بأنه اعتقاد أو مفهوم يتضمن وضع الأطفال غير العاديين مع الأطفال العاديين في الصف العادي أو في أقل البيئات التربوية تقييداً للطفل غير العادي، وبحيث يكون الدمج إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم، بشرط توفير عوامل تساعد على نجاح هذا المفهوم، كما قدم هالاهان وكوفمان تعريفاً أخر يتضمن وضع الأطفال غير العاديين مع الأطفال العاديين بشكل مؤقت أو دائم في الصف العادي في المدرسة العادية مما يعمل على توفير فرص أفضل للتفاعل الأكاديمي والاجتماعي، وبحيث يبنى هذا المفهوم على أساس توضيح للشروط التي يتم فيها الدمج وعوامل نجاحه، وخاصة المسؤوليات المترتبة على كل من إداري ومعلمي المدرسة العادية ومعلمي التربية الخاصة.

3-الدمج الصناعي (مهني):

يعتبر الإدماج الصناعي آخر خطوة للفرد المعاق بعد انتهائه من عملية التكوين والتأهيل المنهي، وذلك بتوفير له منصب شغل يتلاءم مع قدراته البدنية والعقلية. ويعتبر الفرد مندمجا في عمله إذا كان يجعل من هذا العمل، غلافا انفعاليا له أهميته، إذا كان العمل يعني الشئ الكثير بالنسبة إليه، إلا أن الإدماج بهذا المعنى يعتبر كمياً فقط، ويمكن النظر إلى الإدماج باعتباره يتمثل في ثلاثة مظاهر: المعنى الذي يرتبط بالعمل، والشعور بالتوحد مع العمل أو بالاقتراب من العمل ومنظماته، والدرجة التي يعتبر عندها بمثابة الاهتمام الأساسي في الحياة.

4-الدمج السياسي:

تشكل الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عامل محفز ليس لحركة ذوي الإعاقة فقط بل وللكثير من المنظمات العاملة بالمجال، لا تختلف حقوق ذوي الإعاقة عن غيرهم من حيث المبدأ وأن كانت تختلف ببعض التفاصيل، فمن حقهم التمتع بكل الحقوق الواردة بالمواثيق الحقوقية، ورغم ذلك عانى ذوي الإعاقة من حرمان كبير من الحقوق الأساسية وخاصة المدنية. حيث أن المشاركة تتطلب حداً مقبولاً من القدرات، ومن النفوذ والسيطرة، فإنها تتطلب أيضاً مزيداً من التمكين، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهذا معناه من الناحية الاقتصادية قدرة أي شخص على مزاولة أي نشاط اقتصادي مشروع، ومعناه من الناحية الاجتماعية الاشتراك الكامل في جميع أشكال الحياة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، ومعناه من الناحية السياسية حرية اختيار تغيير الحكام على كل مستوى بدءاً من رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى رئيس الجمهورية.

وتقوم الدولة بعملية الإدماج السياسي، وذلك بمحاولتها دمج الأفراد فيها، وجعلهم يؤمنون بقوانينها ومبادئها وإيديولوجيتها، وذلك بإعطائهم الحق في المشاركة في مختلف النشاطات السياسية، وصنع القرارات ويتم ذلك عن طريق المشاركة الحزبية، أو عن طريق النقابة، أو وسائل الإعلام.

استراتيجيات الدمج الاجتماعي للمعاق:

الإدماج الاجتماعي للمعوق هو عملية نتجت عن المعاناة التي يعيشها المعوقون، ولقد جاءت لكي تجعله فردا من المجتمع، له حقوقه وعليه واجبات كغيره من الأفراد العاديين في المجتمع، وللإدماج الاجتماعي أهمية تكمن في أنه يقتصر على الفرد المعوق فقط، فالإدماج الاجتماعي نتيجة طبيعية للتفاعل الذي يتم بين الفرد ومحيطه الاجتماعي؛ لذلك فإن نوع الإدماج الذي أصبح شائعا و مستحسنا في العالم، هو إعادة التكييف المتبادل

(تكييف الشخص المعوق مع إعاقته ومع مجتمعه، وتكييف هذا الأخير معه) ويتضمن هذا النوع تعويض النقص (القصور) الذي يعاني منه المعوق، من أجل استيعابه من طرف النظام المنتج.

إن عملية دمج المعوقين في الحياة الاجتماعية واجب تفرضه القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، فهو يعتبر حق من حقوق المعوق.

ولقد تغير مفهوم إدماج المعوقين وتحول من إدماج مهني، إلى إدماج اجتماعي شامل. بحيث تراعي فيه عوامل البيئة الاجتماعية، كما تحول النظرة إلى التعامل مع الإعاقة تكييفية (تقنية) إلى نظرة اجتماعية (إنسانية). فهذا يستدعي وضع سياسات وخطط اجتماعية تهدف لإدماج المعوقين، ويمكن تحقيقها على ثلاثة مستويات في الآتي:

(1) التخطيط على مستوى المعوق:

يتضمن هذا التخطيط عدة نقاط هدفها تنمية الذات لدى الفرد المعوق وابتعاده عن التبعية واستعادة الثقة بنفسه وتغيير اتجاهات المعوق نحو قدراته ، والعمل على تنميتها، فهنا نقوم بالكشف عن قدراته الكامنة أو الخفية التي لم يقم باستخدامها، وهذا لشعوره بالنقص والعجز، ويقوم باستخدامها تعويضا للنقص الذي يحس به ، وتغيير اتجاهات المعوق نحو الآخرين ، فهنا تتغير نظرة المعوق بأن الآخرين أحسن منه، بأنهم لا يحبونه، وبأنهم ينظرون إليه بأنه شخص غير مرغوب فيه، توسيع العلاقات الاجتماعية للمعوق بين أسرته ومجتمعه وجماعة رفاقه بالمدرسة والمؤسسات المتخصصة والمجتمع.

(2) التخطيط الاجتماعي على مستوى الفئات الاجتماعية والجماعات:

ففي هذا المستوى يكون التركيز على محاولة تغيير الأفكار والذهنيات المنتشرة في المجتمع ونظرته إلى المعوق بأنه فرد جدير بالعطف والحنان وتجوز فيه الصدقة، وبأنه خطير يجب الاحتياط منه، وبأنه شخص لا يفهم ولن يتعلم العمل، يمكنه التسول فقط، ويكون هذا

بتوعية المجتمع بان المعوق كفرد مثله مثل أفراد المجتمع العاديين، أدت به أسباب وراثية أو مكتسبة إلى الإعاقة، فهذه الإعاقة ليست بشئ يعاب. كما يقوم بترشيد الأسر بمعاملة الطفل المعوق معاملة عادية كأنه طفل عادي، وهذا كي لا تحسسه بأنه غير مرغوب فيه، وإدخاله مدارس عادية إذا كانت الإعاقة بسيطة لا تستدعي الدخول في مدارس خاصة، وإذا كانت الإعاقة شديدة فيتم إدخاله إلى مؤسسات متخصصة لكي يتعلم، وهذا حق من حقوقه كفرد في المجتمع وتقدم له رعاية خاصة تجعله مستقلا بذاته (يمارس دوره الاقتصادي ودوره الاجتماعي).

(3) التخطيط الاجتماعي على مستوى المجتمع:

وهنا نقصد به الاهتمام بالمؤسسات التي تقدم الرعاية الاجتماعية للمعوقين، فإذا كان المعوق بمدرسة عادية، فتقدم له خدمات بهذه المدرسة من طرف عمال عاديين، مع استشارة المختصين، وإذا كانت في مؤسسة خاصة تقوم بتقديم رعاية خاصة للمعوقين والعمل على تحسين وتطوير الخدمات وتوفير حاجيات المعوقين والسهر على إشباعها، وتحسين طرق التكفل بهذه الفئة، وتغيير التشريعات الاجتماعية والقانونية حتى تضمن جميع الحقوق والواجبات الأساسية للمعوقين بصفة عامة، وتوفير فرص العمل والكسب وخدمات التربية والثقافة والترفيه، والخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية والمهنية.

وتُعد عمليات التأهيل بمختلف أنواعها: الصحية والنفسية والمهنية والاجتماعية، ذات أهمية بالغة، حيث انه إذا تم تجسيدها فدون شك ستتمكن من توفير أحسن الظروف الملائمة لإدماج المعاق في المجتمع.

الخطوات التي تسبق عملية الدمج الاجتماعي:

1- التأهيل الصحي للمعوق:

يقصد به تلك الخدمات الصحية والطبية التي يحتاجها المعوق من أجل إعداده لتمكينه من التغلب على الآثار التي تخلفت عن عجزه، والتي يشترك في تقديمها الأخصائي الاجتماعي مع طبيب مختص بمعاونة الممرضة، وهذا التأهيل يكون سواء من الناحية العلاجية للعاهة أو من أي مرض يصاحب العاهة، يجب أن يستمر هذا التأهيل إلى غاية التأكد من أن حالة العجز أصبحت مستقرة وثابتة إلى حد كبير، وتقام هذه العملية في مؤسسة طبية. ويتم من خلال التقويم الصحي والطبي لحالة المعوق والذي يهدف إلى قياس المستوى الصحي العام للمعوق لاكتشاف الحالات المرضية الأخرى للمعوق التي قد يكون المعوق مصابا بها بجانب العجز الأصلي، فقد يكون مريضا بفقر الدم أو غيره مما يضيف مشكلات صحية على العجز الأصلي، والكشف الطبي الكامل على العجز أو العاهة التي أصيب بها المعوق.

2- التأهيل النفسي للمعوق:

يقصد بها تلك الخدمات النفسية التي يحتاجها المعاق، من أجل مساعدته على التوافق مع البيئة المحيطة به بشكل طبيعي عن طريق تقبل إعاقته، والتفكير بشكل واقعي في كيفية العيش معها. فالمعوق معرض للشعور بالنقص والاختلاف عن الآخرين (الأفراد العاديين) وما يصاحبها من الشعور بالقلق والحيرة والحزن واليأس وغيرها من الاضطرابات والمشكلات النفسية التي يتعرض لها، مما تستدعي حالته إلى إحالتها على العيادات النفسية الخاصة أو المتواجدة على مستوى مركز التأهيل المتواجد فيها، لعلاج الاضطرابات السلوكية ومشكلاته النفسية، وأول خطوة يجريها الأخصائي النفساني بمعاونة أخصائي اجتماعي هي التقييم النفسي للمعاق والذي يهدف إلى قياس ودراسة الحالة النفسية للمعوق

وخاصة أثر إعاقته على شخصيته، ويكون ذلك عن طريق ثلاثة عمليات، الفحص ثم التشخيص ثم المآل وعموما يهتم التقويم النفسي للمعوق بدراسة ما يلي :

- مستوى ذكاء المعوق واستعداداته العقلية.
- مدى أثر الإعاقة على شخصيته وسلوكه.
- دراسة ميوله الخاصة وقدراته المهنية.
- مدى استعداداته لتعاون والاستفادة من برنامج الرعاية.
- تحديد ما إذا كانت الإعاقة ناتجة عن إصابة عضوية أم انه انحراف وظيفي أي سلوكي فقط.
- وضع تقرير بالنصائح والإرشادات والأوضاع التي يجب على المعوق والمسؤولين عن تأهيله مراعاتها في اختيار المهن، وفي التدريب المهني والتشغيل، وكذلك بالنسبة للتكيف البيئي في محيط الأسرة وخارجها.

3- التأهيل الاجتماعي للمعوق:

التأهيل الاجتماعي، "ذلك الجانب من عملية التأهيل الذي يرمي إلى مساعدة الشخص المعوق على التكيف مع متطلبات الأسرة والمجتمع، وتخفيف أية أعباء اجتماعية أو اقتصادية قد تعوق عملية التأهيل الشامل، وبالتالي تسهيل وإعادة إدماجه في المجتمع الذي يعيش فيه.

وإذا كانت الظروف الأسرية للمعوق أو ظروف عمله أو علاقاته الاجتماعية في بيئته هي السبب في عدم تكيفه لمواجهة هذه الظروف، وهو ما يطلق عليه (التأهيل الاجتماعي) ومن ثم يتجه هذا النوع من التأهيل نحو التعامل مع البيئة الاجتماعية للمعوق وتعديلها أو تغييرها أو ضبطها أو نقل المعوق إما مؤقتا أو بصفة مستديمة من البيئة الاجتماعية التي

أدت إلى اختلاله أو اضطرابه النفسي إلى بيئة اجتماعية أخرى بما يتحله ويحقق التوافق النفسي السوي المنشود.

وهكذا نجد أنه يندرج تحت هذا النوع من التأهيل ما يسمى بالعلاج البيئي وعلاج المحيط البيئي، ولتحقيق ذلك فهناك عدة أساليب يستعين بها الأخصائي الاجتماعي لعل أهمها ما يلي:

- الاستعانة بجميع أفراد أسرة المعوق في تهيئة جو أسري هادئ.
- في أضيق الحدود يتم إيداع المعوق في مؤسسة داخلية، بعيدا عن أسرته المهددة غير الآمنة، وبشرط أن يكون الإيداع بالمؤسسة أفضل من البقاء في المنزل كآخر حل.
- تهيئة بيئة اجتماعية صحية متوفرة فيها جميع الشروط للتأهيل الصحي، النفسي، التعليمي والمهني.

4- التأهيل المهني للمعاق:

إن التأهيل في المجتمع المحلي أحد المناهج الهادفة إلى تحسين نوعية حياة الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن مجتمعاتهم على اعتبار أن هذا المشروع ينطلق من تحمل المجتمع مسئولية احداث التغيير في التعامل مع قضايا الإعاقة بدءاً من التدخل على مستوى المنزل وصولاً إلى إشراك المعاقين في كافة أنشطة المجتمع وفعالياته، لتحسين طبيعة حياتهم اليومية وتحقيق نظام دعم من المجتمع المحلي مثل قطاعات التعليم والصحة والتنمية والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل التدريب والتوظيف والرياضة والأنشطة الشبابية والنسائية والتركيز على تعزيز وتمكين الأفراد المعاقين لمجموعة هامة قادرة على المساهمة في صنع القرارات لخبراتهم الشخصية في هذا المجال.

وتركز منظمة الصحة العالمية على الشمولية في التأهيل؛ حيث أعطت تعريفا له بالقول: "التأهيل هو الإفادة من الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية والمهنية من اجل

تدريب وإعادة ترتيب الأفراد لتحسين مستوياتهم الوظيفية". وأضاف مدحت أبو النصر عنصر المهنية بقوله: "التأهيل عملية مهنية منظمة لتوظيف الخدمات المهنية والتعليمية والاجتماعية والنفسية والطبية، لمساعدة المعاق على ممارسة أدواره المتنوعة بشكل أفضل، بما يساهم في تحقيق توافق المعاق مع متطلبات البيئة التي يعيش ويتعلم ويعمل بها، وكذلك تنمية قدراته للاعتماد على نفسه بشكل أكبر وتحسين مستواه المعيشي.

وعليه فقد تطور مفهوم التأهيل من الطابع الطبي إلى المهني، أو السوسيو- اقتصادي الذي يستهدف تنمية القدرات الإنتاجية للمعاق حتى يتمكن من أداء أدواره المختلفة، وقد أكدت اللوائح الدولية وخاصة منظمة العمل الدولية أن هدف التأهيل المهني هو السماح للأشخاص المعاقين بالحصول أو الحفاظ على مناصب عمل ملائمة لظروفهم الجسمية أو العقلية أو النفسية، والعمل على تطوير فعالية أدائهم الوظيفي من أجل إدماجهم أكثر في النظام السوسيو – اقتصادي.

ويقصد به تلك الخدمات التي تهدف إلى إعداد المعوقين للعمل في مهنة تناسب قدراتهم وتمكنهم من الإدماج في الوسط الذي يعملون فيه، ثم تزودهم بالمهارات والعادات التي يتطلبها العمل مما يساعدهم على التكيف النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

مراحل الدمج الاجتماعي للمعاق:

1- **مرحلة الرفض والعزل:** اتصفت هذه المرحلة بشيوع بعض المعتقدات الخاطئة حيال المعاقين والتي أدت في كثير من الأحيان إلى رفضهم وعزلهم عن المجتمع، وفي بعض الحالات المتطرفة كان يتم التخلص منهم بقتلهم، ومن المعتقدات الخاطئة التي كانت شائعة وأدت إلى الممارسات السابقة أن المعاق يحمل بين جنباته شيطاناً أو روحاً شريرة، أو أنهم عقاب من الآلهة للأسرة.

2- **مرحلة الرعاية المؤسسية:** وفي هذه المرحلة أخذت المجتمعات تعتني بالمعاقين لأسباب دينية تقوم على مبادئ البر والإحسان، وتمثلت تلك العناية في إيواء المعاقين في مؤسسات معزولة عن المجتمع، بحيث تقدم لهم خدمات الأكل والمشرب والملبس والإيواء والرعاية الصحية الأولية، وفي فترات لاحقة أخذت هذه المؤسسات في إنشاء بعض المعاهد والمراكز التعليمية الداخلية الخاصة بالمعاقين، حيث يتم تقديم التدريب والرعاية داخل تلك المراكز بعيدا عن الأسرة ودون مشاركتها أو تدخلها. وفي معظم الأحيان كان المعاق يقضي حياته كاملة داخل المركز، وبقيت الحكومات والسلطات المحلية والمجتمع نحواً من عام غير معنيين مباشرة بالطفل المعاق وبقيت النظرة إليه باعتباره مصدر عيب أو مشكلة خاصة بالأسرة تحاول إخفاءها قدر الإمكان.

3- **مرحلة التأهيل والتدريب:** شهدت هذه المرحلة تغير النظرة للمعاقين وأصبحت المجتمعات تظهر اهتماما بهم على نحو أو آخر، ولم تعد الخدمات المقدمة لهم تقتصر على الرعاية والتدريب البسيط، بل أصبحت تهدف إلى تعليمهم وإعدادهم لأعمال نافعة، ولم تعد النظرة الاجتماعية حيالهم مركزة على جوانب عجزهم فحسب و أنما أصبحت تأخذ بالاعتبار ما يتوافر لديهم من قدرات وإمكانات، وفي بداية هذه المرحلة استمرت الفلسفة السائدة في تقديم الخدمات من خلال مؤسسات كبيرة أو مراكز خاصة، وبعد شيوع إلزامية التعليم بدأ ظهور بعض الصفوف الخاصة بالمعاقين في المدارس العادية، وفي كثير من الأحيان لم تكن الصفوف الخاصة نتيجة لتعاطف المجتمع وسعيه لإيجاد بدائل أقل عزلا، وإنما كانت نتيجة لعزل ذوي الإعاقة البسيطة من الصفوف العادية في فصول خاصة حتى يتجنب المعلم المزيد من الأعباء والضغوط في الصف ولتجنب التأثير السلبي على التلاميذ الأخرى ن، وشاع في هذه المرحلة استخدام اختبارات الذكاء لتصنيف التلاميذ في مجموعات دراسية مختلفة ووضع بعضهم في فصول خاصة.

4-مرحلة الإدماج : تتميز هذه المرحلة بأن المجتمع الإنساني أصبح أكثر تفهما، حيث لم يعد ينظر إلى الإعاقة على أنها مجرد مشكلة لدي الشخص ،وإنما على اعتبار أنها نتيجة للعلاقة الوظيفية بين الفرد وبيئته، ظهر مفهوم الإدماج أوضح ما يكون من خلال شعار السنة الدولية للمعوقين (1981) " المساواة والمشاركة الكاملة " ومن خلال مفهوم " مجتمع للجميع " ويشير المفهومان السابقان إلى مسئولية المجتمع حيال أفراده المعاقين، وتغير المجتمع ليتلاءم مع متطلبات جميع أفراده، وجاء الإعلان العالمي "التربية للجميع" تتويجاً لأبرز سمات هذه المرحلة.

التحديات:

1. عدم وجود الفرص المتكافئة لتلقي التعليم في أوساط المهمشين والمعاقين، بسبب ضعف الإمكانيات وكذلك بسبب التهميش الاجتماعي، فغالباً ما تواجه فئتي المهمشين والمعاقين تمييزاً منهجياً تترتب عنه موانع تحول دون تمتعهم الكامل بما لهم من حقوق، بما في ذلك الحق في التعليم، مما يسلب الناس القدرة على استغلال كامل امكاناتهم البشرية وطاقاتهم للمساهمة على أكمل وجه في مجتمعاتهم المحلية وفي المجتمع بشكل عام.
2. ضعف كفاية البرامج التربوية المقدمة للمعاقين في مؤسساتهم التعليمية، كونها معدة أصلاً للمتعلمين العاديين مع الافتقار للكوادر التعليمية المتخصصة للعمل معهم، إضافة إلى ندرة البرامج التعليمية التي تناسب طبيعة ودرجة الإعاقة، وعدم توفير التسهيلات والمعينات والوسائل التعليمية التي تساعد في تعليمهم والتي توفرها الجهات القائمة على عملية التعليم في المجتمع.
3. عدم معرفة الكثير من المهمشين والمُعاقين خاصةً في المناطق الريفية، والنائية بحقوقهم وأهميتها لهم ولمجتمعهم، وبالتالي فإن سن التشريعات والقوانين وحده لا يكفي طالما أن تلك الفئات غير مُدركة لحقوقها بسبب الأمية، والجهل المطبق على أفرادها.
4. عدم توفير أقسام خاصة بالمعوقين مدمجة في المؤسسات التعليمية الخاصة بالعاديين، أو إذا أمكن توفير مؤسسات تعليمية خاصة بهم ومدرسين متخصصين في تعليمهم وفقا لنوع العاهة، مع مراعاة تكييف مناهج وطرق التدريس مع إمكانيات وقدرات المعوقين وطبيعة الإعاقة.
5. النقص الواضح في التمويل للأنشطة والمشاريع الداعمة لتطوير مستوى التعليم في أوساط المهمشين والمعاقين، وندرة الخدمات المقدمة، وانعدام فرص التدريب والتأهيل في جميع المجالات بما فيها مجال الخدمات التعليمية.

6. استمرار الحرب وعدم الاستقرار السياسي الذي أدى الى انعدام أو غياب الأمن، وبالتالي عدم القدرة على الوصول إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع لتقديم الخدمات التعليمية التي يحتاجونها.
7. التدني الشديد في مستوى وعي أفراد المجتمع تجاه قضايا المهمشين والمعاقين، ومدى حاجتهم للبرامج والأنشطة، فضلاً عن انتشار المعتقدات الخاطئة حول المهمشين والتي انتجتها النظرة العنصرية لأفراد المجتمع.
8. التوزيع الجغرافي المعقد للمجتمع اليمني، حيث نجد المديريات والقرى والعزل مترامية الأطراف ومتباعدة جداً، وتنعدم فيها الطرقات المعبدة ووسائل المواصلات، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام تقديم العديد من المشاريع والخدمات بما فيها خدمات التعليم.
9. النقص الواضح في الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بقضايا المهمشين ومشكلاتهم في مجتمعنا اليمني.

الاستنتاجات:

1. ازدياد معدلات الفقر والبطالة في اليمن بسبب الظروف التي يعيشها المجتمع اليمني.
2. ازدياد أعداد المهمشين والمعاقين، نظراً للأوضاع المحلية المتمثلة في تزايد أعداد الفقراء، والصراع المسلّح، وممارسات تشغيل الأطفال، والعنف وإساءة المعاملة، وانتشار وباء كورونا، الأمر الذي يلفت الانتباه إلى أهمية القيام بعمل ملموس على الأرض من شأنه حل المشكلة أو الحد منها.
3. ارتفاع معدلات التسرب من التعليم في أوساط المهمشين والمعاقين بسبب الحرب، وزيادة معدل الفقر والبطالة، وضعف النظام التعليمي، وتشتت السكان، وعدم كفاية التمويل العام، والافتقار إلى القدرات المؤسسية اللازمة لتقديم خدمات التعليم بكفاءة.
4. عدم تفعيل القوانين التشريعية الخاصة بحقوق المهمشين والمعاقين في جميع جوانب الحياة بشكل عام، وحقهم في التعليم على وجه الخصوص.
5. حدّ التمييز الاجتماعي الممنهج ضد المهمشين من وصولهم إلى التعليم والرعاية الصحية والإسكان والعمل المجدي.
6. عدم وجود إحصائيات رسمية لعدد المهمشين في اليمن.
7. انخفاض مستوى التعليم في أوساط المهمشين وانتشار الأمية قياساً بالفئات الأخرى من غير المهمشين حيث تنظر هذه الفئة إلى أولوية لقمة العيش أولاً ثم التعليم.
8. يعاني المهمشين من الفقر والبطالة من جهة وتدني الخدمات الصحية من جهة أخرى، فهم يشكون من تردي أوضاعهم الصحية بسبب إقامتهم في أحياء ومناطق تفتقر إلى الخدمات الأساسية العامة وإلى الخدمات الصحية الضرورية مقارنة بالأحياء التي تعيش فيها بقية الفئات الأخرى التي تتوفر لهم الخدمات الجيدة.
9. يشكل التمويل عائقاً بارزاً أمام تصميم وتقديم البرامج التعليمية المستدامة للمهمشين والمعاقين، وتطوير القدرات الوطنية مع الوقت، وهذا يتطلب التدريب الشامل – طويل الأمد– للكادر الوطني.

التوصيات:

(أ) التوصيات المتعلقة بالمهمشين:

1. إلزام الدولة بوضع الخطط وتبني سياسات وطنية عادلة تكفل حق المهمشين في الحصول على السكن اللائق والخدمات الأساسية وفرص التعليم والرعاية الصحية المجانية وتوفير فرص العمل والحماية والرعاية الاجتماعية وبما يكفل لكل إنسان حق الحياة والعيش والكرامة الإنسانية كحق أصيل وضمان احترامها وحمايتها واجب إلزامي على كافة سلطات الدولة.
2. سن نص دستوري يحرم ويجرم كافة أشكال التمييز والرق والعبودية على الأفراد والجماعات المنتمية إلى أقليات عرقية وإثنية ودينية ولغوية، وتلتزم الدولة بإصدار كافة القوانين والتشريعات لتحقيق ذلك وبما يحقق المساواة بين كافة فئات المجتمع.
3. سن نص دستوري يضمن حق المهمشين والأقليات في المشاركة والتمثيل بنسبة 10 في المائة من الوظائف العامة وتقلد المناصب القيادية في الجهازين المدني والعسكري والتمثيل في المجالس والهيئات التشريعية المنتخبة وتكفل الدولة بإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتحقيق ذلك وبما يكفل ضمان مشاركتهم في الحياة العامة، المدنية والسياسية والوصول إلى مواقع صناعة واتخاذ القرار في كافة مؤسسات الدولة.
4. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصائص المهمشين والمعاقين واحتياجاتهم ذات الأولوية أثناء إعداد وتصميم البرامج والمشاريع الداعمة لهم.
5. ينبغي أن تكفل الدولة إنشاء هيئات وطنية مستقلة لحماية حقوق الأقليات والجماعات المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية، وتتخذ الدولة كافة التدابير والتشريعات القانونية لتحقيق ذلك، وموائمتها مع كافة المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الأقليات بما فيهم المهمشين.

6. يجب على الحكومة بعد انتهاء الصراع تنفيذ إستراتيجية وطنية شاملة لتحسين الوصول إلى التعليم والصحة والسكن والخدمات العامة لمجتمعات المهمشين، وينبغي أن توفر فرصاً للتدريب الفني والمهني لتحسين فرص العمل لهم.
7. يجب على الحكومة إدراج المهمشين ضمن المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، وهذا من شأنه أن يسهم في تخفيف حدة الفقر المدقع في مجمع المهمشين.
8. يجب على الدول والمؤسسات المانحة والمنظمات الإنسانية أن تصر على إدراج المهمشين في البرامج التي تدعمها أو تنفذها في اليمن، ويجب عليهم اتخاذ خطوات لضمان وصول برامج المساعدة الإنسانية والتنموية إلى مجتمعات المهمشين على سبيل المثال من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل المهمشين.
9. الاهتمام بمساكن المهمشين وإدخال الخدمات الضرورية إلى الأحياء التي يسكنون بها بما في ذلك المياه والخدمات الصحية والتعليمية وذلك عن طريق الجهات المعنية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الصحة ووزارة التربية وتعاون الجمعيات الأهلية والمجالس المحلية في المحافظات.
10. إدخال الخدمات التعليمية إلى أحياء المهمشين وخصوصاً الأحياء التي تبعد عنها المدارس بما لا يمكن أبناء هذه الأحياء من الالتحاق بالدراسة لجميع المراحل.
11. توفير فرص عمل للمهمشين والأسر الفقيرة وذلك عن طريق المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل وبواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشاريع الأشغال العامة وغيرها من الهيئات الأهلية ومشاريع القطاع الخاص بما في ذلك مشاريع مكافحة الفقر في المحافظات والمدن.
12. التركيز على التعليم الأساسي للمهمشين وبرامج محو الأمية في أوساطهم وذلك بواسطة وزارة التربية والجمعيات الأهلية والمجالس المحلية، والعمل على إعفاء الطلاب من الرسوم الدراسية وتقديم المساعدات الغذائية لهم بما في ذلك الفتيات.

13. تقديم القروض الضرورية للمهمشين وذلك لانتشار المشاريع الصغيرة المدرة للدخل بما في ذلك الحرف اليدوية والمشاريع التي تمكنهم من تحسين دخولهم، والعمل على تخفيض القواعد المتزمتة على القروض وفق الظروف الخاصة بهذه الجماعات.

(ب) التوصيات المتعلقة بالمعاقين:

1. ضرورة تفعيل الالتزامات القانونية الدولية، التي توجب على الدول التعاون في مجال ضمان حقوق المعاق في جميع مجالات الحياة بشكل عام، وفي مجال الحق في التعليم على وجه الخصوص.
2. ضرورة وضع وتفعيل التشريعات العقابية الوطنية بما يكفل تشديد العقوبات على كل من يحاول استغلال ذوي الإعاقة سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المنظمات والمؤسسات التنموية المدنية.
3. ينبغي على الحكومة السعي لوضع القوانين التي من شأنها أن تسهم في توفير بيئة خالية من العوائق لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة طبيعية في المجتمع، وذلك من حرية التنقل واستخدام وسائل الاتصال المختلفة، والتأكيد على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على تعليم مناسب وملائم لقدراتهم من أجل تحسين فرص تنمية قدراتهم واستقلالهم ومشاركتهم، وذلك عن طريق توفير بيئة ملائمة وشاملة تحتوي على المعينات والكوادر والوسائل التأهيلية المختلفة لخدمتهم.
4. إنشاء قاعدة بيانات دقيقة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، على أن تتضمن هذه البيانات إحصائيات وعناوين الأشخاص ذوي الإعاقة ليسهل التواصل معهم وتوصيل الخدمات لهم.

5. إضافة مهام إلى مهام المعاقين تتمثل في متابعة حالات الأشخاص ذوي الإعاقة أولاً بأول إلى جانب القيام بالدورات التوعوية والتأهيلية لأولياء أمور المعاقين وذلك لتعريفهم بأهم مشكلاتهم واحتياجاتهم وكيفية التخفيف من معاناتهم.
6. يجب على الدولة تخصيص موازنات محددة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، إذ أن معظم حقوقهم تتطلب تكاليف مالية تستلزم من الحكومة تحديدها وتضمينها ضمن خططها الاستراتيجية وموازناتها السنوية.
7. تقديم العديد من الفرص والخدمات التعليمية والمهنية والتدريبية للمعاقين بما يتناسب مع نوع الإعاقة الأمر الذي يمكنهم من التكيف مع نمط الحياة الجديدة.
8. يجب على وزارة التربية والتعليم إنشاء مرافق للتعليم المهني والتقني التي لديها القدرة على تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في كل من المجتمعات الريفية والحضرية، والتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل في النظام المدرسي كمعلمين في المدارس وكذلك للعمل في أي برنامج مرتبط بالتعليم الشامل أو الخاص.
9. تفعيل وإصدار التشريعات التي تضمن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدمج الاجتماعي والمساواة مع باقي فئات المجتمع، والعمل على تفعيل وإصدار القوانين الوطنية التي تكفل التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالالتحاق بالتعليم في المدارس العادية.
10. ضرورة قيام وسائل الإعلام المختلفة بدور فاعل في تحسين اتجاهات المجتمع نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال التوعية والمنشورات والندوات وغير ذلك.

11. تشجيع الأبحاث من جانب الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة (رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة)، وبخاصة الأبحاث التجريبية والمعملية، في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك للتعرف على مزيد من مشكلاتهم، حتى يمكن تعديل وتحسين برامج الرعاية والتوجيه والتأهيل والخدمات الاجتماعية والنفسية الخاصة بهم.
12. توفير مساحات واسعة من المباني التي تستأجرها أو تبنيها الجمعيات، حتى يستطيع المعاقين ممارسة أنواع من الرياضة البدنية لغرض التنفيس والتسلية، لصعوبة تنقلهن بصورة مستقلة، وصعوبة التدريب في نواد بعيدة عن سكنهن او في أماكن مفتوحة.
13. ضرورة تنظيم البرامج التربوية والإرشادية التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تتضمن الندوات الثقافية الهادفة وممارسة الهوايات، مما يتيح لهم قدرة أكبر على استثمار الطاقات والإمكانيات الإيجابية لديهم، وفهم الذات لديهم.
14. يجب على إدارة التربية الشاملة أن تهتم بعمل دورات للمعلمين والتلاميذ من غير ذوي الإعاقة في مدارس الدمج في كيفية تعلم مهارات التواصل المختلفة مع الأشخاص ذوي الإعاقة.